Adab Al-Rafidain

https://radab.uomosul.edu.iq

The significance of the sentence calling for him with the letter (ya) in the text of the (hadiths of the book _Masabih al-Sunnah_ by Al-Baghawi (d. 516 AH An example of a past tense verb sentence

Muqdad Abdulelah Ebrahim
Ph.D. student/ Dept. of Arabic Language /College of Art / University of Mosul

Firas Abd-Azziz Abd-Alqader
Prof. /Dept. of Arabic Language /College of Art / University of Mosul

Article Information

Article History:
Received May10, 2024
Reviewer May 14 .2024
Accepted May 19, 2024
Available Online December1 , 2024

Keywords:
Disclosure,
Grammar,
Semantics..

Correspondence:
migdadabd1971@gmail.com

Abstract

Part of the happiness of a person is that God Almighty gives him work in which he seeks to please Him, guides him to benefit His servants, and a reward for which he is rewarded with the sincerity of his intentions. This can only be achieved by whom God Almighty has granted him success, guidance, guidance, and correctness. And from all the purposes mentioned, I made my way, tightened my apron, and rolled up my robes. Help me write my doctoral dissertation in a way that will focus on the benefits of science and the merits of research, as many days as I have and as many years as I have. I intended to study the noble prophetic text in a book from one of the famous books of the noble hadith, namely (Misbah al-Sunnah) by Imam al-Baghawi, so this book was a way to implement it. A semantic grammar for one of the types of sentences in Arabic, which is called (the sentence of the one calling to him..), which will be discussed later. It is not surprising that the noble prophetic text was chosen, as it was said by the Messenger of God, who was given the most comprehensive words, and whose wisdom was summed up in a nutshell. The world has never known someone more eloquent in speech than him. It was more eloquent than he was, so I resolved to ask God Almighty for guidance and guidance in moving forward with this choice without having any intention of rejecting it, or doubting its acceptance, or turning a blind eye to it. After examining it, contemplating it, and contemplating it for a long time, it was decided that the title of the research would be marked with: (The significance of the sentence calling for him with the letter (Ya) in the text of the hadiths of the book _Masabih al-Sunnah_ by Al-Baghawi (d. 516 AH), a past tense verbal sentence as an example).

DOI: 10.33899/radab.2024.149688.2144, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دلالة جملة المنادى له بالحرف (يا) في متن أحاديث كتاب _مَصَابيحِ السُّنّةِ_ للبَغَويّ (ت 516هـ) الجملة الفعلية الماضويَّة أنموذجًا

مقداد عبدالإله إبراهيم* فراس عبدالعزيز عبدالقادر**

* طالب دكتوراه / قسم اللغة العربية / كلية الاداب / جامعة الموصل
** استاذ/ قسم اللغة العربية / كلية الاداب / جامعة الموصل

المستخلص:

من سعادة الإنسان أن يقيضه الله تعالى عملاً يسعى فيه لمرضاته ، ويرشده لنفع عباده ، وأجرا يُثاب عليه بصدق نياته ، وهذا لا يحصل الوصول إليه إلّا مَنْ رزقه الله تعالى توفيقاً وسداداً ورشداً وصواباً ، ومن جميع مقاصد ما ذُكِر فقد يمّمْتُ وجهتي وشددت مئزري ، وشمرتُ عن ساعدي في كتابة هذا البحث بما يَصبُّ في منافع العلم ، ومحامد البحث ، بما سَنَحتْ لي الأيام واتسعت لي الأعوام ، وقد نويت دراسة النصّ النبوي الشريف في كتابٍ من شهير كُتُبِ الحديث الشريف ألا هو (مصابيح السُّنة) للإمام البغوي، فكان هذا الكتاب سبيلاً لإجراء تطبيق نحوي دلالي لضرب من ضروب الجملة في العربية تلكم المسماة بـــ(جملة المنادى ..) التي سيأتي الإفصاح عنها قابلاً ولاعجب أنْ يُختار النصُّ النبوي الشريف فقائله رسول الله الذي أوتي جوامع الكلم ، واختصرت له الحكمة اختصاراً ، فلم تعرف الدنيا أفصحَ منه كلاماً، ولا أبلغ منه بيانًا ، فعقدتُ العزم مستطلباً الرشاد والسداد من الله تعالى في المضي قُدُمًا لهذا الاختيار دون أن تخامرني نية في ردّه ، أو شك في قبوله ، أو غض طرفٍ عنه ، وبعد تسريح النظر ، وتدوير الفكر ، وتطويل التأمل قرّ أن يكون عنوان البحث موسوماً بـ(دلالة جملة المنادى بالحرف (يا) في متن أحاديث كِتَابِ _مَصَابيحِ السُّنّةِ _ للبَغَويّ (ت 516هـ)الجملة الفعلية الماضوية أُنموذجًا) .

الكلمات المفتاحيَّة: الإفصاح، النحو، الدلالة.

توطئة:

سيجري قلم البحث فيما يأتي عرضه عن نوع من أنواع الجملة المسماة بـــ(جملة المنادى له) بما أُتيح للنظر الاطلاع عليه في الميسّر من التصنيف النحوي أو غيره ، وبدء الكلام موجب بالقول إنَّ النداء أسلوب من الأساليب التي فرضها الواقع اللغوي للحاجة اللازمة إليه بوصفه أسلوبًا طلبيًا يستدعي مطلوبًا ، ويستلزم لفتًا وإقبالًا ، فهو من ضروب الأساليب الإفصاحية الانفعالية ، ولا يتصل إهمال النحاة والبلاغيين عن التعرّض له ، فهو قدِيم قِدَم اللغة ، وعريق عراقة التخاطب ، والمطلع على التراث النحوي والبلاغي في التصنيف والتأليف يجد مساحة واسعة من الحديث بشأنه ، كل من زاوية نظره ، وجهة تخصصه . ولا احتياج للبحث لإفراغ هذه المساحة من الكلام على هذا الأسلوب ، بما يُعد فضولاً بالبدهي من العلم الضروري ، مِنْ المشتغلين في دائرة النحو والبلاغة من يجهل هذا الكيان الأسلوبي ووجهة فرض القول هو الحديث عن جملة المنادى له وأُسِّ البحث وقوامه ، فيقال بأنّ هذا النوع من الجمل منضوٍ تحت مظلة أسلوب النداء ، والنداء مرتهن به ، ومسبب للتعبير عنه ، فلا يعقل أن ينادي المنادي (منشئ الكلام) ، منادى (مستقبل الكلام) رسالته الخطابية في النداء دون تسبيب ، فمثلاً إذا قال القائل : يا زيد ، فلا يستقيم الكلام إلّا بما يَعْقُب المنادى فيقول : أقبلْ أو غيره ، والمتحصل أنَّ لأسلوب النداء المتكامل ثلاثة أركان : حرف النداء ، والمنادى ، والمنادى له ، والمطيل النظر والمتعمق الفكر في الموروث النحوي ومعه البلاغي ؛ لأن النداء فيه شِرْكة متلازمة في علمي النحو والبلاغة لا تُخفى ، يلقى تغييبًا من الكلام عن جملة المنادى له ، فلم يجد القارئ بسطاً ولا وفرة من الحديث عنها ؛ إذ انصب حديث النحويين على ركني النداء الأولين ، فضلًا عن الصور النحوية التي أقرّها الواقع اللغوي للمنادى ، أما من الوجهة البلاغية فقد انحصر الحديث البلاغي في أُسلوب النداء عن المعاني التي يحملها النداء بما يحكمه السياق في جميع موارده . مع إيماننا بأننا لا نعدم إشاراتٍ قليلةً لم يُكتب لها ذيوع القول عن هذه الجملة ، ومن تلكم الإشارات والتنبيهات ، ما وصل إليها التقرّي والتفحّص في حدود الإمكانية المتواضعة .

المبحث الأول
الجملة الفعلية الماضوية المطلقة

الجملة المطلقة على ما توافق عليها من اصطلح عليها هذا المصطلح ، تلك الجملة التي جاءت خلواً من المقيدات اللفظية التي تسبق علاقتها الإسنادية ، وقد حوت أحاديث كتاب مصابيح السنة جملة المنادى له بهذا التنميط من الجملة الفعلية .

وأول ما نستحضره من شواهده ، الحديث الذي رواه أبو قتادة ﷺ أنَّه قال، قال رسول اللَّه ﷺ: "يا أبا بكر **مررتُ بكَ وأنتَ تصلي تخفِضُ صوتَك**، قال[1]: قد أَسْمَعْتُ مَن ناجيتُ يا رسولَ اللَّهِ، وقال لعمر: مررتُ بكَ وأنتَ تصلي رافعًا صوتَك، قال: أُوقِظُ الوَسْنَان وأَطرُدُ الشيطانَ، فقال النبيُّ صلى اللَّه عليه وسلم: يا أبا بكرٍ ارفعْ مِن صوتكَ شيئًا، وقال لعمر: اخفِضْ من صوتِكَ شيئًا" [2].

في هذا الحَديثِ يَحكي أبو قتادةَ ﷺ "أنَّ النَّبيَّ ﷺ خرَج ليلةً فإذا هو بأبي بكرٍ رضي اللهُ عنه"، يَعني مرَّ بأبي بكرٍ رضي اللهُ عنه، "يُصلِّي، يَخفِضُ مِن صوتِه"، يَعني كانت قِراءتُه في صلاتِه خافضًا صوتَه، ثمَّ قال أبو قَتادةَ: "ومرَّ"، أي: النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم

([1]) أبو بكر الصديق ﷺ .

([2]) مصابيح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ومحمد سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1987م : 1/ 427 : الحديث : 860 .

"بعُمرَ بنِ الخطَّابِ وهو يُصلِّي رافعًا صوتَه"، يعني: كانت قراءتُه في الصَّلاةِ بصوتٍ عالٍ، قال: "فلمَّا اجتمَعا عندَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: يا أبا بكرٍ، مرَرتُ بك وأنت تُصلِّي تَخفِضُ صوتَك، قال: قد أسمَعْتُ مَن ناجيتُ يا رَسولَ اللهِ"، يَعني أنا أُناجي ربِّي وهو يَسمعُني، لا يَحتاجُ إلى أنْ أرفَعَ صوتي، قال: "وقال لِعُمرَ: مرَرتُ بك وأنت تُصلِّي رافِعًا صوتَك، قال: فقال: يا رسولَ اللهِ، أوقِظُ" يعني أُنبِّه "الوَسْنانَ"، وهو النَّائِم الَّذي ليسَ بمُستَغرِقٍ في نَومِه، "وأطرُدُ"، يعني: أُبعِدُ "الشَّيطانَ" [1] .

جاءت جملة المنادى له بالحرف (يا) (يا أبا بكر مررتُ بكَ ..) المنادي فيها رسول الله ﷺ والمنادى أبو بكر ﷺ ، بأبسط صورها وهي ما تُعرف بالجملة ذات العلاقة الإسنادية الواحدة والمتمثلة بالمسند والمسند إليه ، و" الجملة البسيطة هي الجملة التي تؤدي المعنى الذي تؤديه الجملة المركبة في حين يجب أن تفيد الجملة المركبة معنى لا تفيده البسيطة ، وإلا كان التركيب عبثًا ، لأنّه آنئذ لا يتضمن معنى ولا يقتضي دلالة" [2] ، فهي لم تتعد علاقتها الإسنادية الواحدة ، فقد انتهت متعلقاتها ومعمولاتها وتوابعها وهذه المتعلقات لا تقع جملاً في الجملة الصغيرة .

وتصدرتْ الجملة بالفعل الماضي لما يقتضيه الفعل على دلالته الثبوت والوقوع ،فالماضي ما سبق معناه لفظه إذ تم الحدث قبل التكلم به ، وجيء بالفعل مقدمًا لغاية بلاغية ودلالية ، فالغاية في أنك اذا حدثّت عنه بالفعل بدأت به ولم تقدِّم المحدثّ عنه ، اذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا يُنكر ، وهو الغالب قال الجرجاني :" ويَزيدُكَ بَياناً أَنه إذا كان الفعلُ مما لا يُشَكُّ فيه ولا يُنْكَر بحالٍ، لم يَكَدْ يجيءُ على هذا الوجه، ولكنْ يُؤتى به غيرَ مبنيٍّ على اسمٍ، فإذا أَخبرْتَ بالخروج مثلاً عن رَجلٍ من عادته أَنْ يَخْرج في كلِّ غداةٍ قلتَ: "قد خرجَ"، ولم تَحتَجْ إلى أن تقولَ: "هو قد خرَجَ"، ذاك لأنه ليسَ بشيءٍ يَشُكُّ فيه السامعُ ، فتحتاجُ أن تُحقِّقه، وإلى أن تُقدِّم فيه ذكْرَ المحدَّثِ عنه ..." [3] ، ويقول الجرجاني في موضع تقديم المحدّث عنه :" ويَشْهد لِما قلنا مِنْ أنَّ تقديمَ المحدَّثِ عنه يَقْتضي تأكيدَ الخبر وتحقيقَه له، أنَّا إذا تأمَّلْنا وجَدْنا هذا الضَّرْبَ منَ الكلام يجيءُ فيما سبقَ فيه إنكارٌ من مُنْكِرٍ .... أوْ يَجيء فيما اعترضَ فيه شكٌّ..... و في تكذيبِ مُدَّعٍ ... وكذلك في كلِّ شيءٍ كان خبَرًا على خلافِ العادةِ، وعما يُسْتَغرب من الأمر " [4] ، والجملة خبرية ولكن خبريتها لا يوجب صدقها أو كذبها على ما عهد عليها ، ولكن يتعيّن فيها صدقها ؛ لأنّ المتكلم بالخبر هو الرسول ﷺ الذي يستحل عليه وصف نقيض الصدق فإخباره مجزوم بثبوته وصدقه ، فهو مطابق للواقع الخارجي ، سواءً كان الغرض من الخبر فائدته أم لازم فائدته .

وكل ذلك يصدق على جملة المنادى له في ندائه ﷺ لأبي بكر ﷺ (مررت بك ...) ، والفعل (مرّ) صيغةً وزمنًا ، وأطلق عليه ابن المؤدب مصطلح (نصّ) وهو الفعل الماضي الذي يتوافق لفظه الماضي مع معناه[5] ، فقد نقل الرسول الحدث الذي كان قد وقع منه ، لذا حين أصل ابن فارس لمادة (م.ر.ر) جعل أحد أصليها ما يدل على مضي شيءٍ ، وقولهم : لَقِيتُهُ مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ إِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ زَمَانٍ قَدْ مَرَّ[6] .

والأصل فيه أن يكون لازمًا كونه دالًّا على حركة الفاعل فتقول: (مرَّ الرجلُ) للفاعل الذي اتصف بالفعل ، وأجمع النحويون على أنّ هذا الفعل إذا أُريدت تعديته بحيث يصبح الفاعل المارّ مفعولًا به أي: ممرورًا به ؛ لأنَّهُ لا يدل على ممرور به بنفسه ، فيلتجأ إلى الاستعانة بحروف الجرّ لإيصالهِ هذا المعنى الوظيفي، وهذا الفعل من مستحضرات صور تعدية الفعل اللازم بـ(الحرف) والتنصيص عليه قديم قِدم النحو العربي قال سيبويه عنه :" وإذا قلتَ: مررتُ بزيد وعمرًا مررتُ به، نصبتَ وكان الوجهَ، لأنّك بدأت بالفعل ولم تَبتدئ اسما تَبنيه عليه، ولكنّك قلت: فعلتُ ثم بنيتَ عليه المفعول وإن كان الفعلُ لا يَصِلُ إليه إلاَّ بحرف الإضافة، فكأنّك قلت: مررتُ زيدًا.... " [7] ، ويرى بعضهم بأنّ تعدية الفعل بحرف الباء على جهة الخصوص ، وتعدية الفعل بزيادة الهمزة في أوله متساويتان من حيث المعنى ، ونجد ابن بابشاذ يساوي بين (مررت بزيدٍ) و(أمررت زيدًا) [8] .

ونُقِل عن بعضهم عدم التسوية بينهما ، وذلك أنّ المجرور بالباء يشترك مع الفاعل فعله ، وليس هذا حاصلًا في المفعول المنقول إليه بزيادة الهمزة [9] .

([1]) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1422،1ه_ 2002م: 911/3 .

([2]) الجملة الفعلية، للدكتور. علي أبو المكارم الناشر مؤسسة المختار للنشر والتوزيع _ القاهرة ، ط1 ، 1428ه _ 2007 م: 34 .

([3]) دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني ، تحقيق : د.محمد التنجي ، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت ، د 1، 1995م : 135/1.

([4]) م . ن : 133 .

([5]) ينظر دقائق التصريف، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب (ت 338) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، الناشر دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، 1425ه _ 2004م :18 .

([6]) مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، (د.ط)، 1399ه _ 1979م : 5/ 270 .

([7]) الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت 180هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3 ، 1408 هـ - 1988 م : 92/1.

([8]) شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، ١٩٧٧م : 305/2

([9]) ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، للدكتور. إبراهيم الشّمسان، مطابع الطيار، ط1406،1ه _ 1986م: 375 .

وخُصَّ له حرفان هما (على) و(الباء) كما دلّ عليهما الاستعمال اللغوي [1] ، من شواهد تعديته بـ(على) قوله تعالى : ((أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ...))[سورة البقرة: من الآية 259] وقول الشاعر[2] :

وقد مَرَرْتُ على اللَّئيم يَسُبُّني ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِيني .

ومن شواهد تعديته بالباء الحديث المذكور في هذا المقام وفي غيره من الشواهد والأمثلة، ويتعين ذكر الجار، وما ورد خلاف ذلك فيعدُّ من ضرورات الشعر، وخير ما يؤيّد هذا الحكم النحوي قول جرير[3] :

تمرُّون الدِّيار ولم تَعُوجُوا كلامُكُمُ عليَّ إذاً حرامُ [4] .

والتقدير: تمرّون بالدّيار أو على الدِّيار [5] ، وعلّة منع إسقاط حرف الباء ههنا " لأنَّها كالجزء من الاسم لاتّصالها بِهِ، وكالجزء من الفعل لكونها معدّية له، وموصِّلة الاسم " [6] ، وذهب ابن جني إلى أنّ "الجار والمجرور جميعًا في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، وذلك قولك: مررتُ بزيد، فزيد مجرور، و(بزيد) جميعًا في موضع نصب"[7] ، وخالفهُ أبو حيّان فإنّ النصب مخصوص بـ(زيد)، والباء وإن عملت الجرَّ فيه فإنّ زيدًا منصوبٌ بالفعل (مررتُ) بدليل حذف الجار وإيصال الفعل إلى المجرور فينصبهُ [8] ، وأعطى ابن هشام لهذه الباء المقترنة بالفعل (مرَّ) دلالتها على معنى الإلصاق المجازي، أي: ألصقت مروري بمكانٍ يقرب من زيد [9] ، ، ويُشعر تركيب (مرّ + بـ) على أن المرور فيه تلبثّ واحتكاك وقرب فهو ليس مروراً عابراً [10] ، وقال السَّمين الحلبي: إنّ المشهور تعديتهُ بحرف الجرِّ (على) أو (الباء) ، ثم توسع فيه وضمن معنى المتعدي فنصب بنفسه[11] ، ومنهم من اصطلح عليها (الباء) باء الفعل شأنها شأن الهمزة في تغيير سلوك الفعل[12] .

ووفق ما نتج من بسط الحديث عن الفعل (مرّ) وتعديته بالباء يمكن أن تتوفر دلالة في (مرّ بـ) فعند التعبير عن التصاق المرور به ، وفي هذا الحال الفاعل المار متحرك ، والمرور به ساكن أو في حكم الساكن ، وقد يراد دلالة اصطحاب المار بالمرور به ، فهما في الحدث مشتركان [13] .

ومهما يكن من أمر فإنّ الفصيل الأول في تحديد المراد هو السياق ، وقوله ﷺ : (مررت بك..) أُريد به مرور الرسول ﷺ بأبي بكر ، وأبو بكر ساكن عن الحدث في المرور والذي يؤيده اتساع الجملة بجملة الحال في قوله (وانت تصلي) . فهذه الجملة الحالية من الضمير المجرور للمخاطب العائد إلى أبي بكر وجملة الحال وإن كانت موصوفة في عرف النحو بأنها من الفضلات ، بيد أن من الأحوال مفردات وجملًا ما بعد العمد في اتمام المعنى المنشود ، وبخلاف ذكرها بقصر المعنى عن تمامه فهي قيد يضاف إلى التركيب الإسنادي ليُكمِلَه ويتمّه[14] ،ولم يقف حدّ المعنى اكتفاءً عند جملة الحال هذه بل تعداه إلى جملة (تخفِضُ صوتَك) الفعلية المعربة حالاً من ضمير الفاعل في (تصلّي) [15].

([1]) ينظر: اللمع: 46، شرح المقدمة المحسبة: 305/2، معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم، د. عبدالفتاح الحموز ، الناشر : : دار الفيحاء ودار عمار عمان الأردن ، ط 1 ، 1406ه _ 1986م: 325.

([2]) البيت لشمر بن عمر الحنفي : الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الأصمعي (المتوفى: 216هـ)، تحقيق: احمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف _ مصر ، ط7 ، 1993م :126 .

([3]) ديوانه : 278

([4]) ينظر :لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور (ت 711هـ) ، الناشر: دار صادر – بيروت ، ط 3 ، 1414 هـ :165/5(مرر)

([5]) ينظر : ضرائر الشعر ، ، لأبي الحسن بن مؤمن بن محمد الحضري الأشبيلي المعروف بابن عصفور (ت 663ه) ، وضع حواشيه :خليل عمران المنصور ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت _ لبنان ، ط1 ، 1996م:146 وينظر :رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النّور المالقي (ت702ه)، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، (د.ط) (د.ت) :247

([6]) اللمحة في شرح الملحة، لأبي عبد الله محمد بن حسن بن سباع المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004ه _ 1424م: 325/1 .

([7]) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، ط 1، 1421هـ- 2000م : 130/1 .

([8]) البحر المحيط، لأبي حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان،(د.ط) ، 1420ه في تفسير الآية :123 من سورة النحل .

([9]) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، ابن هشام (ت 761هـ) ، تحقيق: د. د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، ط 6، 1985م : 137 .

([10]) القرآن الكريم وتفاعل المعاني : 2/ 349 .

([11]) ينظر: عمدة الحفاظ: 83/4 .

([12]) ينظر: مغني اللبيب : 138 .

([13]) ينظر : قضايا التعدية واللزوم في الدرس النحوي ، لأبي أوس الشمسان : 71_72 .

([14]) ينظر : قيد الحال وقيد التوكيد وأثرهما في تحديد الدلالة دراسة في لفظة جميعا في القرآن الكريم : بحث منشور في العلوم الانسانية والاجتماعية لسعد عبدالله مقداد، المجلد 46 العدد 1 ، لسنة 2019 . 263 _264 .

([15]) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار النشر: المكتبة السلفية المدينة المنورة ، ط 2، 1388هـ، 1968م: 223/3 .

فالجملتان الحاليتان بؤرة التركيب في جملة المنادى له ولا يمكن أن يظهر لجملة المنادى له أية قيمة تعبيرية ، أو سمة أسلوبية إذا خلت من الجملتين ، وهذا الامتداد في التركيب النحوي ضرب من اتساع اللغوي المتجاوز حتى علاقة الأُم في النص .

ونقلة ثانية إلى شاهد من أحاديث كتاب (مصابيح السنة) الذي حوى جملة المنادى له بالحرف (يا) وكانت جملة فعلية ماضية بسيطة وهو ما جاء عن إياس بن عبد اللَّه ﷺ أنَّه قال، قال رسول اللَّهِ ﷺ : "لا تضرِبُوا إماءَ اللَّهِ. فأتاهُ عمرُ رضي اللَّه عنه فقال: يا رسولَ اللَّهِ ذَئِرَ النساءُ على أزواجِهنَّ، فأذِنَ في ضَرْبِهِنَّ فأطافَ بآلِ محمدٍ نساءٌ كثيرٌ كلُّهنَّ يَشتكينَ أزواجَهن، فقالَ النبيُّ ﷺ: لقد أَطافَ بآلِ محمدٍ سبعونَ امرأةً كلُّهن يشتكينَ أزواجَهنَّ ولا تَجِدُونَ أولئكَ خيارَكم" [1] .

في هذا الحديث نهى رسول الله ﷺعن ضرب النساء فجاء عمرُ ﷺ إلى النَّبيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فقال: يا رَسولَ اللهِ، قد ذَئِرَ النِّساءُ على أزواجِهنَّ" أي: نَشَزَن واجْتَرَأن على أزواجِهنَّ ، "فأمَرَ"، أي: النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، "بضَربِهنَّ، فضُرِبْنَ ، فطاف بآلِ مُحمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم طائفُ نِساءٍ كَثير"، أي: جاء ونزَلَ عندَ زَوجاتِ النَّبيِّ ﷺنساءٌ كثيرٌ قد ضُرِبْنَ ضربًا مُبَرِّحًا، "فلمَّا أصبَحَ"، أي: النَّبيُّ ﷺ، "قال: لقد طاف اللَّيلةَ بآلِ مُحمَّدٍ سَبعونَ امرأةً، كلُّ امرأةٍ تَشْتكي زَوجَها، فلا تَجِدُونَ أولئك خيارَكم"، أي: الَّذين يُبالِغونَ في الضَّربِ ويُكثِرونَ منه ليسوا مِن خيارِكم ولا أفضلِكم [2] .

والمستطلب لنا من هذا الحديث جملة (ذَئِرَ النساءُ على أزواجِهنَّ) فقد جاءت منادى له لما سبقها من نداء عمر ﷺ لرسول الله ﷺ ووقوعها في هذا المحل من البحث كونها افتتح صدرها بالفعل الماضي (ذَئِرّ...) والجملة بتوصيفها البلاغية جملة خبرية ، أُريد بها إطلاع المتلقي على ما في هذه الجملة من الإخبار ، ونوع الخبر ابتدائي لم يستدعِ الاتيان بمؤكد ليقوي مضمونه ، ويدرأ إنكاره ، فكل من المخبِر والمخبَر له صادق الكلام يستحيل عليها خلاف صدق القول ، وحملت جملة المنادى له الخبرية هيأة الفعل الماضي استحضاراً لتأكيد وقوع الحدث وثبوته قبل زمن التكلم ، وهذا من شأن الأفعال الماضية ذوات الزمن الصرفي المتطابق فيها لفظ الفعل مع زمنه في السياق النصي ، فذؤر النساء على أزواجهنّ قد كان منهن وقوعاً قبل الإخبار بالحدث ، والفعل الذي تصدرت به جملة المنادى له هو (ذَئِرَ) وهيئته الصرفية تُحيله إلى مجموعة الأفعال المندرجة ضمن باب (فَعِلَ _ يَفْعَلُ) ، ويكثر في هذا الباب اللازم المقتصر على فاعله[3] ، و(ذَئِر) لازم ، وأمارة لزومه دلالته على وصف عارض ليس بلازم في فاعله فهو عرضة لزواله وهذا الفعل مخصوص في أوصاف النساء دون الرجال ، لأنّ معناه النشوز والنفور ، أصل " الذَّأَرُ هو المغتاظ و" ذَئِرَ فلانٌ فهو ذَئِرٌ أي مُغتاظ "[4] ، وقوله " ذئر النِّسَاء على أَزوَاجهنَّ. قَالَ الْأَصْمَعِي: يَعْنِي نفرن ونشزن واجترأن يُقَال: امْرَأَة ذائر - مَمْدُود على مِثَال فَاعل مثل الرجل قَالَ عَبِيْد بْن الأبرص [5] :

وَلَقَد أَتَانَا عَن تميمٍ أَنهم ... ذئروا لِقَتْلَى عامرٍ وتَغَضَّبُوا [6] .

يَعْنِي نَفَرُوا مِنْ ذَلِكَ وأَنكروه [7] ، و"ذَئِرَ به: إذا اعْتَادَه. وذئِرَتِ المرْأَةُ على زَوْجِها: إذا ساءَ خُلُقُها له، واجْتَرَأَتْ عليه " [8] ،" أي اجترأن عليهن فأظهرن العصيان " [9] .

ومن مظاهر اللغة ترك لحوق تاء التأنيث للفعل (ذئر) علما بأنّ فاعله مؤنث حقيقي التأنيث ، والقاعدة تَنُصّ على أنّه إذا كان الفاعل جمعاً باستثناء جمع المذكر السالم فالمتكلم بالخيار أثبتَ التاء في الفعل أو حذفها ، والمستدل عليه والمستدل عليه اثباتاً وحذفاً قوله تعالى :﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّا﴾ (سورة الحجرات : 14) ﴿ ۞ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ﴾ (سورة يوسف: 30) والمسألة دائرة بما يستدعيه السياق في اثبات التاء أو حذفها ، وليس الأمر مقتصراً على القاعدة النحوية ، ولعلماء اللغة وقفاتٌ نيراتٌ شعّت دلالةً وبياناً ، في الآيتين

([1]) مصابيح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ومحمد سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1987م : 2/ 451 : الحديث 2438 .

([2]) ينظر : حاشية السندي على سنن ابن ماجه على سنن النسائي (مطبوع مع السنن) ، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي التتوي، نور الدين السندي (ت 1138هـ) ، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ، ط 2، 1406ه – 1986 م: 612/1 .

([3]) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، (ت 715هـ) ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ،ط1 ، 1425 هـ- 2004م: 1/ 72 وينظر: أبنية الأفعال المجردة في القرآن الكريم ومعانيها (دراسة صرفية دلالية)، د. أحلام ماهر حميد ، الناشر : دار الكتب العلمية _ بيروت لبنان ، ط1 ، 2009م: 242 .

([4]) العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ) ، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي السامرائي ، الناشر: دار ومكتبة الهلال ، (د.ط) ، (د.ت) : 196/8 .

([5]) ديوانه : 32.

([6]). الصحاح :662/2 .

([7]) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهريّ، (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001م : 15/ 9 .

([8]) معجم ديوان الأدب للفارابي، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: د.أحمد مختار عمر، مراجعة: د.إبراهيم أنيس أنيس : 4/ 215 .

([9]) الزاهر في غريب ألفاظ للشافعي، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت370هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني ، الناشر: دار الطلائع للنشر والتوزيع القاهرة _ مصر ، (د.ط) ، (د.ت) : 211 .

المذكورتين في أعلاه ، والمتحصل من بعض ما قالوه أنّ المقامَ إذا استدعى الكثرة جاء بالتأنيث ، وإذا استدعى القلة جاء بالتذكير [1] ، وينص الفراء على هذا فحكم على التأنيث بالتكثير في العدد ، والتذكير بالتقليل في العدد ، ومثل له بقوله تعالى ﴿ ۞ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ﴾ و﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ ﴾ (سورة التوبة :5) وعادل بينهما فقال وكل صواب [2] ، " والنِّساءُ جمع نِسْوَة ولذلك قال سيبويه في الإضافة إلى نساءٍ نِسْوِيّ فرَدّه إلى واحده .. [3] " ، " فَهِيَ جمع مُكَسَّر مثلُ كِلاَبٍ جَمْع كَلْب..." [4] ، وقال الزبيدي :" {النِّساءُ جَمْعٌ} نِسْوةٍ إذا كَثُرْنَ، وَقَالَ القالِي: النِّساءُ جَمْعُ امرأَةٍ وليسَ لَهَا واحِدٌ مِن لَفْظِها، وكَذلكَ المَرْأَةُ لَا جَمْعَ لَهَا مِن لَفْظِها " [5] ، واقتران اسم النساء بـ(ال) لدلالة على الجنس أي كل النساء ، وَالْمُرَادُ بِالنساء هُنَا الْأَزْوَاجُ كَمَا يَقْتَضِيهِ اللفظ وهو شائع الاستعمال وخاصة في القرآن الكريم كما في قوله تعالى :﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ ﴾

وينطبق هذا الحكم تمام الانطباق على خلو الفعل (ذئِر) من لاحقة التأنيث وذلك لأَنَّ ذئر النساء على أزواجهنّ لا يشكّل ظاهرة يتسع فيها التكثير من وقوعها في المجتمع ، فالغالب أنّ الوئام والوداد والألفة.

ولو كان الفاعل مفردًا لحكم على الحالة بالإفراد والتخصيص ، وعُرّف الفاعل بالألف واللام الدالة على الجنس لينحصر هذا الحكم في جنس النساء دون الرجال ، وصحة (ال) إخلاف لفظ (كل) خلفها فيستقيم المعنى دون فساد .

ولما كان الاجتراء والنشوز استعلاء وترفعًا جيء بالقيد المعنوي المنسجم مع هذا المعنى بـ(على) ثم كان في مجرورها تبيين لمن ظهر عليهم هذا الحال من النساء فقال : (على أزواجهنَّ) ومعلوم أنّ الزوج هم من امتلك المرأة بعقد شرعي حلّت له فيه ، لينحصر النشوز بالمرأة على زوجها ، ويتعين لها حكم شرعي فصّل الفقهاء كلامهم فيه .

وبعد هذا البسط من القول ، ينجلي بوضوح ما أدّته جملة المنادى له بالحرف (يا) من مقصد اباح استعمال أسلوب النداء في الحديث المذكور ابتداء ، وما جرى من محاورة بين الرسول ﷺ وبين سيدنا عمر ﷺ.

وشاهد آخر من شواهد الجملة الفعلية الواقعة جملة المنادى له بالحرف (يا) فيما روي عن أبي هريرة ﷺ قال: "أتى النبيَّ صلى اللَّه عليه وسلم رجلٌ وهو في المسجدِ فناداهُ: يا رسولَ اللَّهِ إني زنيتُ، فأعرضَ عنه النبيُّ صلى اللَّه عليه وسلم، فتَنَحَّى لِشقِّ وجههِ الذي أعرضَ قِبَلَه فقال: إني زنيتُ فأعرَضَ عنه، فلما شَهِدَ أربعَ شهاداتٍ دعاهُ النبيُّ صلى اللَّه عليه وسلم فقالَ: أَبِكَ جنونٌ؟ قال: لا، فقال: أَحْصَنْتَ؟ قال: **نعم** يا رسولَ اللَّهِ، قال: اذهبُوا بهِ فارجمُوه" [6] .

وفي الحديث الشريف حدث وقع لرجل اسْمُه ماعِزٌ وقد أتى إلى النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وهو في المَسجِدِ، فَناداه، فَقالَ: «يا رَسولَ اللهِ، إنَّ الْآخِرَ قَدْ زَنى»، يَعْني نَفسَه فَأَعْرَض النَّبيُّ ﷺ عنه ملتَفِتًا بوَجْهِه الشَّريفِ ﷺ للجِهةِ الأخرى، فتوجَّه ماعِزٌ رَضِيَ اللهُ عنه للجِهةِ التي إليها وَجْهُه ﷺ ونحا نحْوَها، وكرَّر الإقرارَ على نَفْسِه بالزِّنا، حَتَّى قالَها الرَّجُلُ أربعَ مرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلى نَفسِه بالزِّنا أَرْبَعَ شَهاداتٍ، دَعاه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وَسَأَلَه: «هَل بِك جُنونٌ؟» فَأَجابَه: لا. وإنما قال ﷺ ذلك؛ ليحقِّقَ حالَه، فإنَّ الغالِبَ أنَّ الإنسانَ لا يُصِرُّ على إقرارٍ ما يقتضي هلاكَه، فَقالَ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «اذْهَبوا بِه فارْجُموه» ولم يَرْجُمْه معهمُ النَّبيُّ ﷺ، والرَّجمُ هو الرَّمْيُ والقذْفُ بالحِجارةِ حتَّى الموتِ، وهو حدُّ مَن وقَعَ في الزِّنا بعْدَما أُحصِنَ بالزَّواجِ، وكانَ ماعزٌ ﷺ قَد أُحْصِنَ [7].

ولعل ما يميز تركيب جملة المنادى بحرف (يا) في هذا الحديث تصدره بحرف الجواب (نعم) يا رسول الله ، وكما هو معلوم أنّ حروف الجواب لا عمل لها ولا تؤثر على مدخولها وإنما تفيد معنًى تجلبه للجملة ، و(نعم) حرف،" لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب. فالأول كقولك نعم لمن قال: قام زيد. والثاني كقولك نعم لمن قال: هل جاء زيد؟ والثالث كقولك نعم لمن قال: أضرب زيداً. أي: نعم أضربه. والنفي كالموجب. والسؤال عن النفي كالنفي. ففي الموجب والسؤال عنه تصديق الثبوت. وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي، وزعم بعض النحويين أن (نعم) تكون حرف تذكير، لما بعدها. وذلك إذا وقعت صدر الجملة بعدها، نحو: نعم هذه

([1]) ينظر : معاني النحو، للدكتور . فاضل السامرائي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر ، ط1 1420ه _ 2000م: 2/ 68_69 .

([2]) ينظر : معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفرّاء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، مصر، ط1، (د.ت) : 435 .

([3]) المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط 1 ، 1421 هـ - 2000 م : 8/ 615 .

([4]) المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط 1 1 ، 1421 هـ - 2000 م: 5/ 171 .

([5]) تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الكويت، 1965م : 40/ 69 .

([6]) مصابيح السُنة : 2/ 537 ، الحديث :2682 .

([7]) ينظر : إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، لتقي الدين ابن دقيق العيد (ت 702ه) ، تحقيق وتقديم أحمد محمد شاكر ، الناشر : مكتبة السنة مصر _ القاهرة ، ط1 1418ه _ 1997م: 644_645 .

أطلالهم. وهذا يحتمل التأويل، وعبارة سيبويه[1] فيها قوله (نعم) عدة وتصديق، قال بعض النحويين: يعني أنها إن كان قبلها طلب فهي عدة، لا غير. وإن كان قبلها خبر فهي تصديق، لا غير" [2].

ولما كان قد وقع سؤال من رسول الله ﷺ تصديقاً للاستفهام بقوله (أَحْصَنْتَ) وَالْجَوَابُ بنعم تَحْقِيق للمسؤول عَنْهُ بالهمزة وهمزة الاستفهام محذوفة من التركيب مستدل عليها من السياق وهذا يكثر في الأساليب ويطرد ، ومنه قول الشاعر [3]:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيض أَطْرَبُ ... وَلَا لَعِبًا مني وذُو الشّيْبِ يَلْعَبُ [4].

ولِأَنَّ السُّؤَالَ بِالهمزة يَتَضَمَّنُ توكيدَ وتَرْجِيحَ السَّائِلِ وُقُوعَ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، فَهُوَ جَوَابُ الْمُقِرّ الْمُتَحَسِّرِ الْمُعْتَرِفِ، وَقَدْ جَاءَ الْجَوَابُ صَالِحًا لِظَاهِرِ السُّؤَالِ وَخَفِيِّهِ، فَالْمَقْصُودُ مِنَ الْجَوَابِ بِهَا تَحْقِيقُ مَا أُرِيدَ بِالسُّؤَالِ مِنَ الْمَعَانِي حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، إِذْ لَيْسَتْ نَعَمْ خَاصَّةً بِتَحْقِيقِ الْمَعَانِي الْحَقِيقِيَّةِ ، وهذا ما يميز حرف الاستفهام (الهمزة) بكثرة دخولها على الأفعال لا الاسماء وهذا ما أقرّه سيبويه فيها أن لا يليها إلّا الفعل إلّا أنّ العرب أجازوا مجيء الاسم بعدها توسعاً [5] ، فجُعِل حرف الجواب بدل الهمزة في قوله (أَحْصَنْتَ) أي (نعم أَحْصَنْتُ) بتغاير الضمير بين المخاطب في السؤال والمتكلم في الجواب ، فلا بد من احتياج لجواب ذلك السؤال لذا وقع الجواب بـ(نعم) ، ويستوقفنا ابن جني إلى ملمح دلالي في استجلاب (نعم) أشرف الجوابين وأسرهما في النفس ، واجلبهما للحمد ، و(لا) بضدها " [6]، ويربط ابن فارس ربطًا دلاليًا بين مادة (ن.ع.م) وأصلها من ترف العيش وطيب الحال وصلاح الأمر في قولهم (نَعِمَ العيش) وقال ومن الباب (نَعَم) جواب ضد (لا) وهي من النعمة أيضاً [7]، ومن ضروب الإيجاز في التعبير والركون إلى الاقتصاد في الألفاظ بما لا يشكل خللاً في إيصال المعنى لدى المتلقي حذف الجملة عقب أحرف الجواب ، ويشيع هذا الحذف ضمن خاصة التعبير بأسلوب الاستفهام[8] ، فيقال مثلاً : هل زيد كريم ، فيجاب : نعم أو لا ، والتقدير : نعم زيد كريم ، أو لا زيد ليس كريماً ، ، وأقام زيد فيجاب : نعم قام زيد ، ودليل الحذف ومكانه مسوّغ قويّ للحذف بما أقرّه النحاة بهذا الخصوص ، ومن هذا فإنّ الجواب بـ(نعم) في قوله (نعم يا رسول الله) قد أغنى عن ذكر الجملة وهي المستدل عليها (أَحْصَنْتَ) وهي جملة المنادى له كما لا يستشكل من ظاهر موقعها .

والفعل (أحصن) ماضٍ صيغةً وزمنًا ، كون الفاعل قد تلبس بالحدث قبل زمن التكلّم به وفي هذا إثبات وإقرار لما سيترتب عليه من حكم في الوقوع بالزنا ، وزيادة الهمزة في أوله ناقلة لسلوكه النحوي الموضوع له قبل الزيادة وهو اللزوم إلى سلوكه المتعدي إلى مفعول ، وله طريق ثانٍ في التعدية وهو زيادة التضعيف في أصله الثاني (حَصَّنَ) ، ويجمع اللغويون على هذا الملحظ من الزيادة الصرفية ، يقال: حَصُنتْ المرأة ، وحَصُن المكان ، وأحصنت المرأة نفسها وحَصّنت نفسها وهكذا [9].

وهذا الفعل واحد من أفعال يسيرة العدد في العربية جاء صوغ اسم الفاعل منها على غير القياس المتبع ، وهو إذا كان الفعل ليس ثلاثيًا مجردًا صيغ اسم الفاعل بمجيء حرف المضارعة مع كسر ما قبل الآخر فيقال في واحد من الأمثلة أكرم _ مُكرِم وهكذا البواقي ، و(أحصن) جيء به على فتح ما قبل الآخر فيقال فيه (مُحصَن) ، وهذا مركون إلى السماع لا غير ومثاله أسهب _ مُسهَب ، و أفلج _ مُفلَج [10] .

([1]) ينظر: الكتاب : 234/4 .

([2]) الجنى الدانيفي حروف المعاني ، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) ، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1413 هـ - 1992 م: 506 .

([3]) البيت للكميت : والشاهد من شواهد: التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، (ت 905هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ، ط.1 ، 1421هـ- 2000م: 1/ 355، وابن عقيل في شرح الألفية، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ) ،تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، ط 20 ، 1400 هـ - 1980 م : "167/ 2/ 216"، والأشموني،لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ،الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998مـ: "449/ 1/ 230" وهمع الهوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر ، (د.ط) ،(د.ت): 1/ 225 والأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد الأصفهاني (ت 356ه)، تحقيق : سمير جابر ، دار الفكر ، بيروت ، ط2، (د.ت) : 30/17 . لم اجده في ديوانه .

([4]) ينظر :الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 4 ، (د.ت) : 283/2 وينظر: مغني مغني اللبيب :20/1 .

([5]) ينظر: الكتاب 99/1_100 .

([6]) الخصائص : 37/2 .

([7]) ينظر : مقاييس اللغة : 446/5 .

([8]) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، للدكتور. طاهر سليمان حمودة ، الناشر : دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية (د.ط) 1998م:179 .

([9]) ينظر: الصحاح : 2101/5 ، و=: لسان العرب :119/13 و=: المصباح المنير : 139/1 .

([10]) ينظر: شرح الرضي على الكافية، لمحمد بن الحسن الرّضي الإستراباذي (ت 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1398،2ه_ 1996م : 3/ 415 ,=: شرح التصريح على التوضيح: 42/2 ،و=: شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، (د.ط) (د.ت) : 62 وما بعدها .

والمتحصل من مادته اللغوية الدلالية على (الحفظ والإحاطة والحرز) [1]، ومنه: الحِصْن وهو "كلُّ موضعٍ لا يوصل إلى ما في جوفهِ، يقال: حَصُن الموضع حصانةً وحَصَّنْتُهُ وأحْصَنْتُهُ، وحِصْنٌ حصين: أي لا يوصل إلى ما في جوفهِ"[2] ، وأحصن الرجل: تزوج تزوج فهو مُحْصَن، وأحصنت المرأة: عفَّت، وامرأةٌ مُحْصَنَةٌ وحَصانٌ بفتح الصاد: عفيفة وهي التي عفَّت عن الريبة ومنعت نفسها منها، قال حَسّان في وصف عائشة (رضي الله عنها) [3]:

حَصانٌ رَزَانٌ ما تُزَنُّ بِرِيْبَةٍ وتُصْبِحُ غَرْثَى من لُحُوم الغَوافِلِ [4].

والرجل المحصن في عُرف الشرع هو المتزوج وحكمه في الزنا الرجم حتى الموت ، بخلاف غير المحصن فيه الجلد فقط [5].

ولما كان الفعل كما قيل عنه قد تعدى بالهمزة إلى المفعول كان من المفروض أن يذكر ذاك المفعول ، ولكنّه حذف للدلالة عليه وهو: أحصنتُ نفسي أو(فرجي) ، فلما أُريد مطلق الحدث ومحدثه لم يكن في السياق احتياج يستجلب ذكر المفعول المحذوف للعلم به بلا إلباس في تقديره حتى ليُرى الفعل كأنّه قد سلك اللزوم بهذا الحذف ، " فكما أَنك إذا قلتَ : "ضربَ زيدٌ، فأَسندْتَ الفعلَ إلى الفاعل، كان غرَضُكَ من ذلك أَنْ نثبت الضرب فعلًا له، لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق" [6] .

والمتحصل أنّ جملة المنادى له عرض لها ضرب من الحذف ليؤدي المقصود بسرعة الإخبار . بما يستوجب ذكره من التركيب ضمن السياق ، وهذا الإخبار البلاغي لم يستعن به بأي أداة من أدوات التوكيد التي تنقل هذا الخبر الموصوف بالابتدائي إلى الموصوف بالطلبي أو الإنكاري فالمقام قضى على تصديق الإخبار بسرعة الحدث إلى المبتغى من النداء بأبلغ تعبير ، وأوجز أسلوب .

ولا نزال قائمين على تدقيق النظر في جملة المنادى بحرف(يا) الآتية على تشكيل الجملة الفعلية البسيطة في أحاديث كتاب (مصابيح السُنة) ليستوقفنا النظر عند حديث رواه أنس ﷺ: "أصابَت الناسَ سَنَةٌ على عهدِ رسولِ اللَّه ﷺ ، فبَيْنا النبيُّ ﷺ يَخطُبُ في يومِ جُمُعَةٍ قامَ أعرابيٌّ فقال: يا رسولَ اللَّه هَلَكَ المالُ وجاعَ العِيالُ فادْعُ اللَّه لنا، فرفَعَ يدَيْهِ وما نَرى في السماءِ قَزَعَة، فوَالَّذِي نَفْسِي بيَدِهِ ما وضَعَهُما حتَّى ثارَ السَّحابُ أمثالَ الجِبالِ، ثُمَّ لمْ يَنْزِلْ عنْ مِنبَرِهِ حتَّى رأيتُ المطرَ يَتَحادَرُ على لِحيَتِهِ، فمُطِرْنا يومَنا ذلكَ ومِنَ الغَدِ ومِنْ بعدِ الغَدِ حتَّى الجُمُعَةِ الأُخرَى. فقامَ ذلكَ الأعرابيُّ، أو غيرُهُ، فقال: يا رسولَ اللَّه تَهدَّمَ البِناءُ وغَرِقَ المالُ فادْعُ اللَّه لنا، فرفَعَ يدَيْهِ وقال: اللَّهُمَّ حَوالَيْنا ولا علَيْنا. فما يُشيرُ إلى ناحيةٍ مِنَ السَّحابِ إلَّا انفرَجَتْ، وصارَت المدينةُ مِثْلَ الجَوْبَةِ، وسالَ الوادِي قَناةُ شهرًا، ولم يَجِئْ أحدٌ منْ ناحِيَةٍ إلَّا حدَّثَ بالجَوْدِ" وفي رواية: "قال: اللَّهُمَّ حَوالَيْنا ولا علينا، اللَّهُمَّ على الآكامِ والظِّرابِ وبُطونِ الأَوْدِيةِ ومَنابِتِ الشجرِ. قال: فأقْلَعَتْ وخَرَجْنا نمشِي في الشمسِ"[7].

علَّمَنا النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أنْ نَتوجَّهَ إلى اللهِ بالدُّعاءِ في كلِّ أُمورِنا، وخاصَّةً في النَّوازلِ، فنَدْعوه ليَرفَعَ عنا البَلاءَ، وفي هذا الحديثِ يُخبِرُ أنَسٌ رَضيَ اللهُ عنه أنَّ الناسَ قد أصابَتْهم شِدَّةٌ وجَهْدٌ مِنَ الجَدْبِ والقَحْطِ على عَهْدِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فبَيْنما رَسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يَخطُبُ على المِنْبرِ يومَ الجُمعةِ، قام أعرابيٌّ - فقال: يا رسولَ الله، هَلَك المالُ، يَقصِدُ: هَلَكَتِ الحيواناتُ - وهي مِن جُملةِ الأموالِ- مِن قِلَّةِ الماءِ والزَّرْعِ، وجَاعَ العِيَالُ، وهُم كلُّ مَن يَعُولُه الرَّجُلُ؛ مِنَ وَلَدٍ وزَوْجةٍ وغيرِهما، وطَلَبَ مِن النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أنْ يَدعُوَ اللهَ بإنزالِ المطَرِ، فاستجابَ النبيُّ ﷺ للرجُلِ، فرَفَع رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يدَيْه، فدَعَا.

ومستطلبنا النحوي من ذا الحديث جملة المنادى له عقب مناداة الأعرابي لرسول الله ﷺ : (هلك المال ...) وهي الجملة المقصودة من استدعاء النداء ؛ لأنّ أسلوب النداء مرتكز في انشائه على جملة المنادى له ، ولولاها ما كان لهذا الأسلوب وقع في الكلام ، والجملة خبرية في تصنيفها البلاغي ، وقد خلت من المؤكدات لصدق المخبر للواقع لمن يريد إخباره بذلك فكل من المخاطب والمتكلم عالم بذلك الخبر والخبر مراده الاسترحام والاستعطاف ، وقد تصدرتْ تلك الجملة الفعلية الماضي لكون الحدث قد وقع وتم حدوثه قبل زمن التكلم ، فزمن الفعل زمن صرفي توافق مع الصيغة للفعل ، والصورة التشكيلية لهذه الجملة جاءت مطلقة بسيطة دون تقييدات لفظية ، فقامت على ركني الإسناد فيها وهما :(الفعل والفاعل) ، والاقتصار على هذين الركنين محكوم بسلوك الفعل (هلك) وهو فعل لازم غير متعدٍّ كونه يدل على صفة الفاعل لا تتجاوزه إلى غيره ، فالهلاك واقع على كل ذات متلبسة بالحدث ، وذكر الفيومي أنّ تعديته تكون بالهمزة (أهلكته) وأشار أنّ بني تميم تعدّيه بنفسه دون زيادة فيقولون (هلكه) [8]، وإطلاق الهلاك على استحالة وفساد في الشيء أحد وجوه

([1]) ينظر : مقاييس اللغة: 2/ 69 .
([2]) العين : 118/3 .
([3]) ديوانه : 1/ 348 .
([4]) المحكم والمحيط الأعظم : 3/ 153 .
([5]) ينظر: البناية شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت 855هـ)، الناشر: دار الكتب الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط 1، 1420 هـ - 2000 م : 271/6 و=: اللباب في شرح الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت 775هـ) ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، ط 1، 1419 هـ -1998م:328/1 .
([6]) دلائل الإعجاز: 1/ 153 .
([7]) مصابيح السنة : 4/ 103_ 104 : الحديث 4617 .
([8]) المصباح المنير:639/2 .

معانيه في الاستعمال اللغوي والقرآني قال تعالى : ﴿ ثم ثن ثىً ﴾ (سورة البقرة : 205) [1]، وكل معاني هذا اللفظ راجعة إلى أصل لغوي موحّد (يدل على كسر وسقوط) [2] ، واسند الفعل إلى الفاعل المعرّف بـ(ال) إرادة معنى الجنس فالمال يشمل الإبلُ والغنمُ وَالْعَبِيد وَالْمَتَاع [3] ، أي كل المال ، وسابقة (ال) اجتزاء لفظي انحصر به عموم الجنس الداخل في حكم اللفظ والمال : اسم جنس يطلق على كثيره وقليله . وجيء بالمسند اليه (الفاعل) متصفاً بالحدث (الفعل) متلبساً به ، ويسمى الفاعل الذي لم يوجد الفعل بالفاعل اللفظي ومن أمثلته (مات الرجل ، ومرض الطفل ، وانكسر الزجاج) ، قال ابن السراج : " الاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل ، ويجعل حديثاً عنه مقدماً قبله ، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك : جاء زيدٌ ومات عمرو " [4] ، فمعنى (بنيته على الفعل) جعلت بينه وبين الفعل علاقة اسناد ، فالمعيار في تحديد (الفاعل) عند النحاة هو وجود علاقة إسنادية بينه وبين فعل أو شبه الفعل ، ولا يشترط كون الفاعل موجداً للفعل ، فقد يكون موجداً للفعل وقد لا يكون بأن يكون متصفاً بالفعل ، نحو : (مات زيدٌ) و (سقط الحائط) ، فكلٌ من (زيد) و (الحائط) لم يقم بالفعل وإنّما قام الفعل به ، فمعنى قول النحويين في المثالين (فعل وفاعل) ليس المراد به أنَّ (الفاعل) مخترع للفعل وموجد له على الحقيقة ، وإنّما يراد به أنَّ اللفظ الذي لقب (فعلاً) بدلالته وبصيغته على الفعل المرتبط بالأزمنة المختلفة سواء كان مخترعاً أم غير مخترع رُفِعَ الاسم به ، وسمّي فاعلاً له على طريق النحو لا على حقيقة الفعل [5]، [5]، وهذا ما قرّره النحاة في حدّهم للفاعل بطريقين مَن قام بالفعل أو قام الفعل به ، ولعل الإسناد المجازي سبيل يكشف للقاريء هذا الإلباس النحوي ، فالشكلية الإسنادية حكم عام ، تخضع له جميع الصور النحوية ضمن النمط التركيبي الخاص .

وأطلق المال وأراد به الحيوانات والمواشي ، لفقد ما ترعاه ، وخصوصيته في الحديث بالهلاك كونه مما يتضرر بفقد المطر ، وقد غلب عند العرب بأنّ معظم أموالهم هي الحيوانات ، وتصنّف الأموال عند العرب على صنفين ، أموال صامتة يراد بها الذهب والفضة ،وأموال ناطقة ويراد بها الحيوانات [6].

ولم يقتصر الضرر بفقد المطر على الحيوانات بل تعداه إلى الأنفس ولاستكمال صورة ذلك الضرر امتدّت الجملة بالعطف بجملة أخرى ساوتها في التنميط النحوي ، في لزوم الفعل بفاعله ، والجملتان خبريتان سوّى الاتحاد بصورتيهما استجلاب العطف المتمم للمعنى ، فبينهما في عرف البلاغيين كمال الاتصال ؛ لذا عدّ من محسنات الوصل الجمع بين الجمل كونهما جملا فعلية وهذه مُحَسّنات تُحَسّن هذا الوصل فكون الجملتين فعليتين، يزيد في الحسن أن يكون الفعل في كلٍّ منهما ماضياً، أو مضارعاً [7] ، واستعمل حرف العطف الواو لمناسبته في العطف فالتشريك بين المتعاطفين في اللفظ والمعنى والجمع بينهما في الحكم مطلقاً ، وجملة المعطوف تمثلت بالمسند وهو الفعل (جاع) والمسند اليه الفاعل (العيال) ، و " الجُوع اسم للمَخْمَصةِ وهو نَقِيضُ الشِّبَع والفعل جاعَ يَجُوعُ جَوْعاً ... "[8] "[8] ،" (الْجُوع) خلو الْمعدة من الطَّعَام" أو الحاجة إلى الطَّعام" [9] ، والعيال هو كل ما يُعال من الأولاد ويتكفل بهم ويلزم بالإنفاق عليهم [10] "وَإِذا أَرَادَ أَنه كثر عِيَاله قيل: قد أعال يُعيل فَهُوَ رجل مُعِيْلٌ " [11]، وجوع العيال فقدهم الأقوات بفقد المطر . والفعل معدود من جملة الأفعال اللازمة لأنّه يدل على صفة عارضة أتصف بها الفاعل كما في الجملة السابقة ، والفاعل هاهنا حقيقي لا مجازي كما ألمحنا وحمل هذا الفاعل بتعريفه بسابقة (ال) جنس المخصوص بالحكم . ولما رأى الرسول ﷺ من استرحام المخاطب واستعطافه له بما أخبره ، رفع ﷺ يديه إلى السماء ، فكان ما كان من إجابة الدعوة ، ونزول المطر وما في السماء من غيمة .

ووقفة أُخرى على جملة المنادى بحرف (يا) الجائية بهيئة الجملة الفعلية ذات الصدر الماضوي في أحاديث كتاب (مصابيح السُّنة) ، وهذه الوقفة كانت عند الحديث المروي عن عُقْبَةَ بنِ عامرٍ أَنَّهُ قال: قلت: "يا رسولَ اللَّه! **فُضِّلَتْ سورةُ الحَجِّ بِأَنَّ فيها سَجْدَتَيْنِ؟** قالَ: نعمْ. وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فلا يَقْرَأْهُمَا" [12].

والمعنى الإجمالي الذي تضمنه هذا الحديث أنّ عُقْبَةَ بنُ عامر سأل رسولَ اللهِ ﷺ قائلًا: يا رسولَ اللهِ، أفي سورة الحجّ سَجدتانِ؟ قال: «نَعَمْ، ومَنْ لم يسجُدْهما فلا يَقْرَأْهُمَا»، أي: مَنْ لم يُرِدِ السُّجودَ فيهما فالأَوْلَى له ألَّا يَقْرَأهما؛ لأنَّ الآياتِ التي فيها السَّجَداتُ شُرِعَتْ للتِّلاوةِ، والآيتان فيهما حَقُّ السُّجودِ، فمَنْ لم يُرِدْ أنْ يسجُدَ فلا يَقْرَأْهما، وهذا تأكيدٌ لضرورةِ السُّجودِ لِمَنْ قرأ آياتِ السَّجَداتِ، ووَجْهُ

([1]) المفردات : 844.
([2]) المقاييس : 62/6.
([3]) المخصص : 450/3 .
([4]) الاصول في النحو : 72/1_ 73 .
([5]) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ،للشنتمري : 163/1 .
([6]) ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس : 398/1 .
([7]) البلاغة العربية لعبدالرحمن حبنكة الميداني 594 .
([8]) لسان العرب : 727/1 .
([9]) معجم اللغة العربية المعاصر: 1/ 422 .
([10]) ينظر المحكم والمحيط الأعظم : 2/ 245 .
([11]) غريب الحديث للقاسم بن سلام :4/ 384 .
([12]) مصابيح السنة : 1/ 380 : الحديث : 738 .

النَّهْيِ عن قراءتِهما أنَّ التِّلاوةَ إذا كانت سببًا لتضييعِ ما شُرِعَ من السُّجودِ، فالأَوْلَى تَرْكُ القراءةِ ، لأنّ السُّجودَ للهِ تعالَى مِن أعظَمِ العباداتِ التي تُقَرِّبُ العبْدَ مِن ربِّه؛ ففيه التَّذَلُّلُ بين يَدَيِ اللهِ عزَّ وجلَّ [1] .

وأوّل ما يستدعينا الكلام عليه مخصوص موضوعنا ألا وهو جملة المنادى له المتمثلة بـ(فُضِّلَتْ سورةُ الحَجِّ...) وفي عموم النظرة إليها أنّها جملة أعقبت النداء ، والنداء أعقب فعل القول المتمثل بالفعل (قال) مجملة المنادى له مما لا محل لها من الإعراب ، وجملة النداء بمكوناتها في محل نصب مقول فعل القول بما يستوجبه الإعراب المحليّ للجملة ، وجملة المنادى منضوية ضمن الجملة الخبرية من جهة تقسيمها البلاغي ، ونوع الخبر ابتدائي لم يَحْتَج السياق في الإخبار إلى أيّ ضرب من أضرب توكيد الجملة ، ولما كان الإخبار في خصوصية سورة الحج دون سور القرآن البواقي لما فيهما من فضل السجدتين ، فإنّ المرادَ من الخبر هو الإفصاح عن تفاوت مرتبة هذه السور من بين سور القرآن ، وافتتحت هذه الجملة بالفعل الماضي (فُضِّلَتْ) المعبّر به لما انقضى من الزمن في الماضي سواءً كان قريبًا من زمن التكلم أم بعيدًا بُعداً يقتضيه زمن وقوعه ، وهذا يؤكد بأن سورة الحج قد نزلت كاملة لما فيها من سجدتين في أولها وآخرها ، وملحظ بناء الفعل لما لم يسم فاعله مبعثه انصباب مرتكز الجملة على المفعول الذي حلّ بطريقة الإنابة النحوية محل الفاعل المحذوف ، وقد أفصح ابن يعيش بحسّه الذوقيّ عن هذا المبتغى بقوله :" ومتى أُريد الاقتصار على المفعول، حذف الفاعل، وبقي الفعل حديثًا عن المفعول به لا غير.." [2]، وهذا أمر مطبق عليه لدى النحويين ، إذ لا يتسنّى البناء للمفعول إلّا من فعل متعدٍّ لتصح الإنابة النحوية .

ويبقى مقصد حذف الفاعل محور هذا التحويل في هيأة الجملة الفعلية ، فقوله (فُضِّلَتْ سورةُ الحَجِّ) قد حذف الفاعل من الجملة للعلم به ، وعدم الاشتراك معه بغيره من الفاعلين ، فإنّ تفضيل سورة الحج بوجود سجدتين فيها تفضيل إلهي صادر من الله تعالى ، فالقرآن كلامه وصفته ، فإذا عُلِمَ أنّ الفعل مما لا يتولاه إلّا هو وحده كان ذكره فضلاً ولغواً[3] ، وحذف الفاعل للعلم به مبحث واسع جداً ، وله من الدلائل في الشواهد الفصيحة الكثير الكثير .

ومن جهة البنية الصرفية للفعل (فُضِّلَ) وهو مزيد على الثلاثي المجرد (فَضَلَ) بتضعيف عينه ، وجرياً مع القاعدة المقرّرة بأنّ الزيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى ، كانت داعية الزيادة التضعيف إذ أضفت الزائدة الصرفية معنى على الصيغة المجردة ، وهو تصيير المفعول على ما هو عليه[4] .

قال الفيومي في تأييد ذا المعنى :" فَضَّلْتُهُ عَلَى غَيْرِهِ تَفْضِيلًا صَيَّرْتُهُ أَفْضَلَ مِنْهُ ..." [5]، ويصدق على سورة الحج تصيير تفضيلها على ما سواها بوجود السجدتين .

والمعنى من إرادة التفضيل زيادة الشيء على أقرانه قال الجوهري :" وفَضَّلْتُهُ على غيره تَفْضيلاً، إذا حكمت له بذلك، أي صيَّرته كذلك. وفاضَلْتُهُ فَفَضَلْتُهُ، إذا غلبته بالفَضْلِ[6] .

وقوله (سورة) نائب فاعل للفعل المبني لما لم يسمَ فاعله ، والمراد بالسورة القرآنية وهي " طائفة من آيات القرآن ذات مطلع ومقطع "[7] .

وجيء بالنائب الفاعل بالإضافة إلى كلمة (الحج) تعريف تخصيص وتعيين ، فضلًا عن تعريف المضاف إليه بـ(ال) الدالة على المعهود الذهني المنصرف إلى هذا الركن من أركان الدين .

ولما كان الحال من جهة المعنى هي المقصودة في الإخبار عن صاحب الحال جيء بالجملة الاسمية حالاً في قوله ﷺ (بِأَنَّ فيها سَجْدَتَيْنِ) لأن الحال يشبه الخبر ، إلّا أنها مسندة إليه على وجهٍ لبيان حالهِ أو لتأكيد ما هو في مضمون ذي الحال [8] ، فقوله (بِأَنَّ فيها سَجْدَتَيْنِ) حال مؤكدة لما هو في مضمون قوله (سورة الحج) ولذلك نجد أن ابن يعيش يقول :" إنّما استحقّت الحالُ أن تكون نكرةً، لأنّها في المعنى خبرٌ ثانٍ، ألا ترى أنّ قولك: "جاء زيدٌ راكبًا" قد تضمّنَ الإخبارَ بمَجيءِ زيد ورُكوبِه في حالِ مجيئه، وأصلُ الخبر أن يكون نكرةً، لأنّها مستفادةٌ " [9] . وسوغ ربط الجملتين ضمير الغيبة في قوله (فيها) والعائد على (سورة الحج) فلا صلاح بين الجملتين الّا برابط بينهما .

([1]) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:814/2 .
([2]) شرح المفصل : 69/7_70 .
([3]) ينظر: البرهان في علوم القرآن :145/3 .
([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب_ ركن الدين: 251/1_252 .
([5]) المصباح المنير : 475/2 .
([6]) الصحاح :1791/5 .
([7]) مناهل العرفان : 285/1 .
([8]) ينظر شرح جمل الزجاجي لأبن عصفور : 327 .
([9]) شرح المفصل : 72/2 .

ويُعدّ الحال باختلاف صوره من القيود المعنوية التي توصل للسامع التركيب بأتم معنى " وكثرة القيد بالحال في الحديث الشريف تُبين عن قيمته في تحرير الاحكام وتقنين جوانب كثيرة من جوانب شرعنا الحنيف ... ويُعد داعيًا من دواعي العناية به ...." [1] .

فمعقد المعنى وركوز الدلالة في جملة المنادى له هي جملة الحال التي تُوصِّل إليها ، بما يستلزم من الجملة الحاوية على عمدة العناصر الإسنادية فيها .

المبحث الثاني
الجملة الفعلية الماضوية المقيدة

ونعني بها تلك الجملة ذات الصورة الفعلية الماضية التي تقدم عليها قيد من القيود اللفظية المؤدية إلى تقييد معنوي استلزم السياق استجلابه ليؤدي غرضًا مقصودًا ، وقد خضعت جملة المنادى له لهذا الضرب من نمطية الجملة بيد أنه لم يكتب له الذيوع والشيوع في الورود ، فكانت مجمل مواضعه (17) سبعة عشر ، وسنفصّل في قابل الكلام ما يمكننا تفصيله وعلى النحو الآتي :

- **الجملة الفعلية الماضية المقيدة بالحرف (قد) :**

ورد لنا مواضع هذا التقييد ما مجموع (10) عشرة مواضع ، ويكفينا من هذا المجموع انتخاب شاهد نوقع عليه تفصيل الحديث ، ونقف في هذا الحديث المنتخب بما روته السيدة عائشة (رضي الله عنها): "أنَّ سَوْدَةَ لما كَبِرَتْ قالتْ: يا رسولَ اللَّهِ **قد جعلتُ يومي منكَ لعائشةَ** فكانَ رسولُ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم يَقسِمُ لعائشةَ يومينَ يومَها ويومَ سَودَةَ" [2] .

وفي هذا الحديثِ تُخبِرُ عائشةُ رَضِي اللهُ عنها أنَّها ما تَمنَّت وما أحبَّتْ أنْ تَكونَ مِثْلَ امرأةٍ مِن زَوجاتِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم أو تكونَ مَكانَها، إلَّا سَوْدةَ بنتِ زَمْعةَ؛ فإنَّها تمَنَّت وأحبَّتْ أنْ تُصبِحَ مِثْلَها في العِبادةِ والطَّاعةِ، وفي مِثْلِ هَدْيِها وطَريقِها، فلمَّا كَبِرَتْ سَوْدةُ في السِّنِّ، جَعَلَتْ يَومَها مع رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم لِعائشةَ، وهذا ما فعَلَتْه سَودةُ رَضِي اللهُ عنها مِن رَجاحةِ عَقْلِها؛ فقدْ جَعلَتْ يَومَها لأكثَرِ النِّساءِ حُبًّا للنَّبيِّ ﷺ [3].

ومحل إقامتنا في ذا الحديث جملة (قد جعلتُ يومي ..) الفعلية ذات الفعل الماضي ، ولم نكن لنقف عندها إلّا لأنّها وقعت جملةً للمنادى له في نداء سؤدة (رضي الله عنها) لرسول الله ﷺ بعد تصدير ندائها بفعل القول (قالت: يا رسول) ، ومجموع أسلوب النداء بأركانه الثلاثة محله النصب مقول قول الفعل (قال) . وتصدر هذه الجملة ما يصح الوصف عليه بالتقييد اللفظي المتحقق بالحرف (قد) ، والمجزوم به أنّ لا عدم اعتبار دلالة القيد في الكلام يخرجه عن الوفاء بالمعنى المراد ، ومراعاة القيد تضمن الوفاء بالمعنى والغرض ، وإهماله يهدرهما ...." [4] .

لذا فالمستديم النظر في تصاريف الأنظمة النحوية يلقى حتمية القاعدة المنظور إليها بعين التأمل أنّ أية زيادة تطرأ على نظام الجملة الإسنادية لا بد أن تزيد المعنى ظلالاً وايحاءً ودلالة وإلّا فما الجدوى من دخول (قد) على الفعل وعدم دخولها عليه ومن المقررات النحوية في الحرف (قد) أنه من قبيل الحروف المختصة التي التزمتها الأفعال دون الأسماء ، لا فرق في دخولها عليها بين الأفعال الماضية أو المضارعة ، لكنّ الفرق يكمن فيما تنتجه من دلالة خاصة مع كل فعل تدخل عليه . بيد أنّ التزامه بالفعل الماضي أشبع وأكثر ، ويجمع النحاة على وصفه أنّه حرف موضوع للتوكيد وتحقيق وقوع الفعل بعده فإذا أراد المتكلم هذا المقصد لمخاطب يتردد الإنكار في صدره في قيام زيد مثلاً : فيقول المتكلم : (قد قام زيد) . ويسقط عليه النحاة جملة من الشروط فيما يدخل عليه من الأفعال لا نجد مكاناً لبسطها والتدليل عليها.

إذن الذي يخصنا من تكوير الكلام على (قد) أنها إذا وليها الفعل الماضي أفادته توكيدًا أو تحقيقًا [5].

ولما كانت السيدة سودة (رضي الله عنها) مخبرة بخبر وهبها نوبتها للسيدة عائشة (رضي الله عنها) في خبر قد ينكره السامع أو يتردد فيه ، استلزم خبرها التوكيد فاستجلبت (قد) سابقة للجملة الخبرية الفعلية .

أما الفعل الماضي الذي بُنيت عليه الجملة فهو (جعلتُ) واختير الماضي كونه تقرير الحكم قد بُتَّ فيه ، وجُزم فيه من قبلُ ، فلما وقع الحوار كان لابد من التعبير ، بما مضى بالفعل الدال على ما مضى وقوعه .

والفعل (جعل) له مرونة ظاهرة في الاستعمال اللغوي ، ففيه شركة لتعدد معانيه ، فهو لفظ عام في الأفعال تكشف السياقات النصية تخصيص معناه ضمن كل سياق ، فهو يرد لمعنى الصنع والتصيير، والوضع، والعمل والتهيئة، والخلق [6]، وباختلاف هذه المعاني تختلف حالته من حيث التعدية واللزوم وهو أعم من (فَعَلَ) و(صَنَعَ) ويتصرف بحسب السياق فيجري مجرى (صار) و (طفق) ، فلا

([1]) من بلاغة القيود والمتعلقات في الحديث النبوي الشريف لد . أحمد محمد محمود: 447 .
([2]) مصابيح السنة : 2/ 439 : الحديث : 2408 .
([3]) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 2112/5 .
([4]) من بلاغة القيود والمتعلقات في الحديث النبوي الشريف : 43 .
([5]) ينظر : رصف المباني :392.
([6]) ينظر تهذيب اللغة : 1/ 240 ، لسان العرب : 11/ 110_111 (جعل) .

يتعدى نحو : جعل زيدٌ يقول كذا ، ويجري مجرى (أوجد) ، فيتعدى إلى مفعول واحد نحو قوله تعالى ﴿ .....وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ...﴾ (سورة الأنعام : من الآية 1) ، كما يأتي في إيجاد شيء من شيء نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا ﴾ (سورة النحل :72) ، كما أنه في تصير شيء على حالة دون حالة نحو قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا ﴾ (سورة البقرة:22) ، كما أنها تدل الحكم بالشيء على الشيء حقاً كان أو باطلاً ، فأمّا الحق فنحو قوله تعالى ﴿ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ (القصص:7) ، وفي الباطل نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا ﴾(سورة الأنعام :136) [1]،

لذا يتضح أن تعدية هذا الفعل أو عدم تعديته متوقفة على معناه ، وهو في الحديث بمعنى (التصيير)، وهو أكثر معانيه ويحتم عليه هذا المعنى أن يدخل دائرة أفعال (الظن) فيحتاج ويتعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر كقوله تعالى ﴿ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورٗا ﴾ (سورة الفرقان: من الآية 23)، سواء أكان هذا التصيير حقيقةً، أي بعملٍ نحو: جعلتُ الطين خزفاً، أو كان حُكماً بغير عملٍ كـ(القول)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثٗا ﴾ (سورة الزخرف: من الآية 19) [2]، ونصَ سيبويه على أنّ (جعل) في قولك: (جعلتُ متاعكَ بعضهُ فوق بعضٍ) له ثلاثة معانٍ، فهو بمعنى (عَلِمتُ) أو (رأيتُ) أو (ألقيتُ) [3]، ولعلهُ يعني بالإلقاء التصيير، ومفعولا (جعلتُ) بعد لصوق الفاعل بالفعل كونه ضميراً للمتكلم ، الأول (يومي) وهو من الظروف المتصرفة ويُقصد بالمتصرفة الذي يفارقُ الظّرفيّة إلى وجه نحوي آخر يكون له فيه إعراب غير الظرف كأن يُعرب مبتدأ أو خبرًا أو فاعلًا أو مفعولًا به ، والمقصود من اليوم " أَيْ: نَوْبَتِي وَوَقْتَ بَيْتُوتَتِي " [4] .

أما المفعول الثاني فهو الجار والمجرور (لعائشة) ، واللام فيه أدت معنى شبه الملك ؛ لأن مجرور اللام يملك الشيء مجازًا لا حقيقة ، أي أن ملكه له على سبيل التمليك ، فجعل يوم سَوْدَة لعائشة " فَكَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ "[5] ، وجيء بالمجرور اسم علم على ذات مخصوصة ، لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختص به " لإزالة أية شركة قد تقع في غيره فيتعين التخصيص بالحكم بذلك العلم حصرًا ، وذكر عائشة (رضي الله عنها) تخصيص لها دون سواها من زوجات الرسول ﷺ وفُصل بين المفعولين بالجار والمجرور (منك) ليكشف عن مقصدية بيان الحال من المفعول الأول ، فالجار والمجرور في محل نصب حال من (يومي) [6]. ومعلوم بأنّ العدول عن الحال باللفظ المفرد أو الجملة إلى شبه الجملة حَتّم تلك الحالية في ذلك الجار مع مجروره. ولم يكن لتظهر هذه الحتمية التعبيرية لو عُبّر عن الحال بصورة نحوية أخرى .

وبذا استُجلي أثر تقييد جملة المنادى له الجائية على نمطية الجملة الفعلية الماضوية بالحرف (قد) الذي أعطى الخبر البلاغي ضربًا من التوكيد ، ونوعاً من التحقيق .

- **الجملة الفعلية الماضية المقيدة بأسلوب القصر :**

وقد نتج لدينا من هذا الأسلوب البلاغي الداخل على الجملة الفعلية الماضوية في جملة المنادى له بالحرف (يا) طريقان ، الأول : القصر بالنفي والاستثناء ، والثاني القصر بـ(إنّما) ، واتفاقاً مع المنهج المُتَبنَّى في البحث ستكون لنا وقفتان مع هذا الأسلوب ، الأولى مع النوع الأول ومختارنا منه ما جاء عن بُرَيْدَةَ أنه قال: "أصبحَ رسولُ اللَّهِ صلى اللَّه عليه وسلم فَدَعا بلالًا فقال: بِمَ سَبقتني إلى الجنّةِ؟ ما دخلتُ الجنةَ قَطُّ إلا سمعتُ خَشْخَشَتَكَ أمامي، قال: يا رسولَ اللَّهِ ما أَذَّنتُ قَطُّ إلا صليتُ ركعتينِ، وما أصابني حَدَثٌ قَطُّ إلا تَوضأتُ عندَه، ورأيتُ أن للَّهِ عليَّ ركعتينِ، فقالَ رسولُ اللَّهِ صلى اللَّه عليه وسلم: بهما"[7]

كان النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يُحِبُّ البِشْر، وكان يَزُفُّ البُشرياتِ لأصحابِه، فإذا علِمَ لأحدِهم خيرًا عندَ اللهِ أخبَرَه به؛ تَبشيرًا وحَثًّا على المزيدِ من العملِ الصَّالحِ، كالذي نقله لنا بُريدةُ بنُ الحُصيبِ ﷺ في هذا الحديثِ: من أنّ رسول الله ﷺ أصبَحَ ذاتَ يومٍ، "فدعا بِلالًا"، بالخصوص لما له من مزية العمل عمن سواه فنال به جنة ربه تعالى ، وقد بشّره رسول الله ﷺ بذلك حتى قال له لقد سَبَقتني في الدخول إليها ، فما العمل الذي صيّرك إلى ذلك ، وكان النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ رأى بِلالًا في رُؤيا، وسِباقُ بِلالٍ للنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه

([1]) ينظر : المفردات : 122 ، وينظر :لسان العرب : 11/ 111 .
([2]) ينظر : عمدة الحفاظ : 1/ 328 .
([3]) ينظر: الكتاب : 1/ 156_157 .
([4]) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 5/ 2112 .
([5]) م . ن : 2112/5 .
([6]) ينظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 2112 .
([7]) مصابيح السنة : 1/ 454 : الحديث : 936 .

وسلَّمَ في الجنَّةِ لا يُنافي كونَه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أوَّلَ مَن يَدخُلُها يومَ القِيامةِ؛ وذلك أنَّه لم يقُلْ في هذه الرّؤيا: إنَّه يدخُلُها قبْلَه يومَ القِيامةِ، وإنَّما رَآه أمامَه في مَنامِه، وهذَا مِنْ بابِ البُشرَى والحَثِّ على المدَاومَةِ على الطَّاعةِ . وقال بلال ﷺ هذا الفضل بركعتين كان يصليهما عقب الآذان ، وبركعتي الوضوء ؛ إذ ما توضأ إلّا أعقب وضوءه بركعتين[1] .

ومخصوص كلامنا من ذا الحديث جملة المنادى له التي أعقبت النداء من رسول الله ﷺ : (ما أَذَّنتُ قَطُّ إلا صليتُ ركعتين...) ، والجملة من ضروب الجملة الخبرية ، جاء الخبر فيها مؤكدًا بأسلوب القصر (النفي والاستثناء) وصولًا إلى تصديق هذا الخبر من المخبِر إلى المخبَر به ، وإزالة لما قد يقع في الكلام من الإنكار ، والتوكيد فيه مزيّة بالغة في ضروب النظم ،ولما كان الرسول ﷺ قد عَلِم بحال بلال وما هو عليه من الفضل ، فإنّ الخبرَ جاء من المخبِر بــ(لازم الفائدة) .

وقد خرج هذا الخبر إلى معنًى مبتغاهُ " التذكير بما بين المراتب من تفاوت " [2] ، فقد تفاوت بلال بما عمل غيره من الصحابة ولعل أسلوب القصر قد أثبت هذا التفاوت الرتبي بين بلال ﷺ وما سواه من الصحابة ، وما ذاك إلّا لأن القصر هو تخصيص حكم بمذكور في الجملة ونفيه عما سواه . وضرب القصر كما هو معهود لدى البلاغيين من قبيل (القصر الإضافي) ونص العلوي أنّ هذا بقوله :" اعلم أن «ما» و «إلا» إذا تركبا في الكلام فإنهما يفيدان الحصر لا محالة .... وإنما كان الحصر مختصا بـ(إلّا) ، ولم يكن حاصلا قبلها؛ لأن الحصر من أثر «إلّا» وأثر الحرف لا يحصل إلا بعده، ولا يكون حاصلا قبله "[3] ، ولما كان المراد الإثبات دون النفي ، وكان في في صدر الجملة نفيٌ ، لم يكن لم يكن سبيل بنقضه إلّا بحرف يحيل النفي إثباتاً ، فأعقبه بـ(إلّا) ليصار إلى قاعدة عامة تقول : نفي النفي إثبات ، ولسائل يسأل أما كان أنْ يُستغنى عن هذا بأسلوب الإثبات المباشر ، ولعل الجواب أنّ المتكلم إنّما أراد أن يُوقع المخاطب بأنّ في مبتدأ كلامه نفياً صريحًا ، ثم يفجؤه بالانتقاض ، لضرب من التوكيد : فعندما أقول : ما زيد ، يتصور وقوع النفي عن زيد بما سيعقب النفي ، ثم آتي بــ(إلّا) : فأقول (ما زيدٌ إلّا ضاربُ لعمرو) ، وهذا ملمح بلاغي سعى إليه البلاغيون بعبارتهم الموجبة له .

وتصدر النفي المنتقض بما بعدها بــ(ما) داخلة على الفعل بصورته الماضية ، لتقر النفي بالماضي فحسب ، والنفي بـ(ما) على إثبات قائل : (قد فعل فلان كذا) فيجيء النفي بــ(ما فعل فلان كذا) [4] .

وأردفت (ما) بالفعل (أَذَّن) الدال بلفظه وزمنه على الماضي كونه حكاية حدث قد مضى وانقضى قبل زمن المتكلم ، وقد عُبِّر عنه بالفعل المزيد بتضعيف عينه على زنة (فَعَّلَ) ، وقد أوجبت له هذه الزيادة مزية معنى مضاف على المجرد لم يكن فيه قبل الزيادة ، والمعنى المتصدر لهذا الصيغة هو التكثير والمبالغة على ما استقراه الصرفيون [5] ، قال ابو زيد:" فعّلت لا يكون إلاّ للتكثير كقولك :أغلقت الباب وغلّقت الأبواب، فإن قلت غلّقت الباب لم يجزِ على أن تكون قد أكثرت إغلاقه" [6] ، وقد أفصح ابن جني عن العلاقة الترابطية بين الصيغة الصرفية (فعّل) ومدلولها على تكرير الفعل بقوله:" أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلًا على تكرير الفعل, فقالوا: كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق. وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل, والعين أقوى من الفاء واللام, وذلك لأنّها واسطة لهما ومنكوفة بهما" [7] , ويكاد يطبق الصرفيون على الجمع بين معنيي (التكثير) و(المبالغة) والتحقيق يثبت وجود فرق بينهما، وذلك أنّ (التكثير)يدل على مزاولة الفعل أكثر من مرة، و(المبالغة) يدل على مزاولة الفعل مرة واحدة مع ملاحظة إتقانه وإحكامه، ولعل الفعل (اذّنَ) الوارد في الآية واحد من جملة الأفعال الدالة على معنى (التكثير)، وذلك لأنّ (التأذين): الإعلام، ويستعمل في العلم الذي يتوصّل اليه بالسماع، وسمي المؤذن بهذه التسمية كونه يُعلم بشيء بطريق النداء [8] ، وهو تكرير الأذان والإعلام بالشيء الذي تدركه الاذن، قال أبو بكر الأنباري في:" وقولهم: قد أَذَّنَ المؤذِّن وقد سمعت أذانَ المؤذن معناه قد أعلم المعلم بالصلاة، وقد سمعت إعلام المعلم بها " [9] .

والتأذين مستجلب بطريق الإلزام إلى رفع الصوت وجهارته قال النيسابوري:" نادى مناد ومعناه راجع إلى الإيذان والإعلام إلا أن التشديد يفيد التكثير أو التصويت بالنداء " [10] .

ويندرج الفعل في مجال دلالي واحد هو مجال المعرفة والخبرة والإدراك كما هو الحال في الفعل (علم)، وله مجال وسطي آخر هو (النداء) [11] .

([1]) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 990/3.
([2]) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: 56 .
([3]) الطراز :2/ 114_115 .
([4]) ينظر الكتاب : 117/3 ، وينظر : رصف المباني : 310 .
([5]) ينظر: الكتاب : 4/ 64 ، وينظر: شرح الشافية : 1/ 92 ، وينظر: الممتع في التصريف : 127.
([6]) النوادر : 522 .
([7]) الخصائص :2/ 155 ، وقوله : في المثال : يُريد البناء .
([8]) ينظر المفردات : 1/ 17 ، وينظر المصباح المنير : 4/1 .
([9]) الزاهر في معاني كلمات الناس : 1/ 29 .
([10]) غرائب القرآن ورغائب الفرقان : 4/ 109 .
([11]) ينظر: صيغة فعّل في القرآن الكريم _ دراسة صرفية دلالية _ لد. أحلام ماهر محمد : 113 .

ولما كان المتكلم هو المخبِر عن نفسه وحاله ، والموقف موقف حوار بينه وبين رسول الله ﷺ لم يتسع التعبير عن الفاعل إلّا بالتاء المتصلة بالفعل ، وصولًا إلى ضربٍ من الإيجاز والاقتصاد في الألفاظ ، والإيجاز في اللفظ بلاغة في مكانه وفصاحة في محله .

ولما أريد النفي المؤبد في زمن المضي حَلَّ ظرف الزمان (قَطُّ) تأدية لهذا المعنى " قَالَ اللَّيْثُ: وأَما قَطُّ فإنه هُوَ الأَبَدُ الْمَاضِي، تَقُولُ: مَا رأَيت مِثْلَهُ قَطُّ، وَهُوَ رَفْعٌ لأَنه مِثْلُ قبلُ وبعدُ ..... وقَطُّ مَعْنَاهَا الزَّمَانُ " [1] ، وقيل " بمعنى الدَّهْرِ، مَخْصُوصٌ بالماضي، أي: فيما مَضَى من الزمانِ، أو فيما انْقَطَعَ من عُمُرِي " [2] ، و " قَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: أَمّا قَوْلُهُمْ قَطُّ، بِالتَّشْدِيدِ، فإنما كَانَتْ قَطُطُ وَكَانَ يَنْبَغِي لَهَا أَن تُسَكَّنَ، فَلَمَّا سَكَنَ الْحَرْفُ الثَّانِي جُعِلَ الآخِر مُتَحَرّكًا إلى إعرابه " [3] ، فكأنما حمل العمل على الديمومة والملازمة له أي كلما أَرَدْتُ التَّأْذِينَ قَطُّ صليت نفلاً [4] .

وجيء بأداة الحصر (إلّا) لتخصيص والتوكيد، لأن في الحصر من التوكيد ما يقوم مقام التكرار [5] ، وتحقيق وجه الحصر في هو أنك أنك متى أدخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الأذان فكأنه نفى الأذان منفرداً وأثبته مقترناً بالصلاة فتوجه الحكم على ثبوته ، فجعل الصلاة مقصورة بالأذان ،والمراد في الصلاة الهيأة التي جاء بها الشرع وهي الركن الثاني من أركان الإسلام .

وقوله : (ما أَذَّنتُ قَطُّ إلا صليتُ ركعتينِ...) يفهم منها صلاة النفل لا الفرض الواقعة بُعَيْد الوضوء .

ولما كان من عمل الصلاة حصر عدد ركعاتها أعقب ذلك بما يدل على العدد القليل فقال (ركعتين) لا زيادة فيها ، وجملة (صليت ركعتين) حال في بيان هيأة صاحبه ، وهذا مما اجازه اهل اللغة في قصر الحال بقولهم :" وإذا أردت قصر ذي الحال على الحال قلت ما جاء زيد إلا راكباً أو ما جاء إلا راكباً زيد وفي قصر الحال على ذي الحال ما جاء راكبًا إلا زيد أو ما جاء إلا زيد راكبًا " [6] .

والملاحظ على جملة الحال هذه خلوّها من الرابط الذي يربط جملة الحال بما قبلها وهو الواو ، وقد جوّز بعض النحاة في الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل الماضي الواقع بعد (إلّا) الإيجابية على ذكر الواو ، وتعليلهم لهذا الحكم أنّ ما بعد إلّا مفرد حكمًا [7] .

وما كان لهذا الوصف لبلال ﷺ أن يقف عنده ، بل تجاوزه إلى غيره لذا كان لا بد لجملة المنادى له أنّ تمتدّ إلى جملة أخرى يظهر فيها ما كان من وصف ثانٍ أعقب الوصف الأول ، وهو قوله : (وما أَصابني حَدَثٌ قَطُّ إلا تَوضأتُ عندَه ..) وما قيل في سابقتها مقول فيها نظماً ودلالة قال ابن يعيش في هذا الصدد من عطف الجملة على الجملة و " والغرضُ من عطف الجمل رَبْطُ بعضها ببعضٍ، واتصالُها، والإيذانُ بأنّ المتكلم لم يُرد قَطْعَ الجملة الثانية من الأُولى، والأَخْذَ في جملةٍ أخرى ليست من الأُولى في شيءٍ..." [8] ، والجملة في إرادة معناها أنّ بلالاً ﷺ كان محافظاً على طهارته ، ووضوؤه من تمام طهارته ، فمتى ما وقع منه الحدث أسرع إلى رفعه بالوضوء .

ثُمّ زاد من وصف حاله ما أوجبه على نفسه بطريق إلزامها فقال : (ورأيتُ أن للَّهِ عليَّ ركعتينِ..) متابعة الطهارة ، وإزالة الأذى عنه ، وفي الركعتين امتثال من بلال الشكر لله تعالى على أنّه وفقه . وفيهما كناية عن المواظبة والدوام على فعل ذلك منه [9] .

أما الوقفة الثانية فمع النوع الثاني :

وهو التقييد بأسلوب القصر بـ(إنّما) ، وهو نمط للجملة التي جاءت منادى له بـ(يا) ذات الصدر الفعلي الماضوي ، بيد أن وروده لم يتسع بالمساحة والانتشار في أحاديث مصابيح السُّنة كثيراً ، وقد أوقفنا التتبع في وروده على (3) ثلاثة مواضع، نأخذ منها موضعاً نوسع فيه العرض والبيان ، وذلك هو في الحديث الذي ذكره أبيض بن حَمَّال المَأربي: "أنَّه وفدَ إلى رسولِ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم فاستقطعَه المِلحَ الذي بمأربَ فأَقطعَه إيَّاهُ، فلما ولَّى قالَ رجلٌ: يا رسولَ اللَّه **إنما أَقطعْتَ له الماءَ العِدَّ**، قال: فرَجَعَه منه، قال: وسألَه ماذا يُحمى من الأراكِ؟ قال: ما لم تَنَلْه أخفافُ الإبلِ" [10] .

وفي هذا الحَديثِ أنَّ أبيضَ بنَ حَمَّالٍ "وَفَد"، أي: جاء "إلى رسولِ اللهِ ﷺ فاستَقْطَعه"، أي: طلَبَ مِنَ النَّبيِّ ﷺ أن يُقْطِعَه مَعدِنَ "المِلْحِ الَّذي بمَأْرِبَ"، أي: الَّذي يَقَعُ بمَأرِبَ وهي مدينةٌ في اليمَنِ، "فقطعه له"، أي: أعطاه النَّبيُّ ﷺ ما سَأَل، "فَلَمَّا أن ولَّى"، أي: فَلَمَّا ذهَب وانصرَف، قال رجلٌ مِنَ المجلِسِ: "أتَدْري ما قَطَعتَ له؟"، أي: أتَعلَمُ ما أعطَيتَه؟ "إنَّما قطَعتَ"، أي: أعطيتَ له "الماءَ العِدَّ"، أي: الماءَ الدَّائِمَ السَّهلَ الَّذي لا يَنقطِعُ ولا يَحتاجُ إلى تعَبٍ ولا مَشقَّةٍ، وليس في جَوفِ الأرضِ، فكلُّ إنسانٍ يَستفيدُ مِنه، والمقصودُ أنَّ هذا

([1]) لسان العرب : 7/ 380 .
([2]) القاموس المحيط : 1/ 683 .
([3]) لسان العرب : 380/7 .
([4]) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 991/3.
([5]) شرح الكافية الشافية : 2/ 665 .
([6]) مفتاح العلوم : 1/ 296.
([7]) ينظر : بناء الجملة العربية : 217 _ 219 .
([8]) شرح المفصل : 75/3 .
([9]) ينظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 991/3.
([10]) مصابيح السنة : 2/ 368 : الحديث : 2213 .

المِلحَ كثيرٌ بهَذِه المِنطَقةِ، ولا يَحتاجُ إلى مَجهودٍ لاستِخْراجِه، وفيه منفَعةٌ عامَّةٌ للنَّاسِ، ويَأخُذون منه. قال: "فانتَزَع منه"، أي: أخَذَه النَّبيُّ ﷺ منه ثانيةً، فأبطَلَ تَمليكَه للمِلْحِ، قال: "وسألَه عمَّا يُحمَى مِن الأراكِ"، وهو الشَّجَرُ الَّذي يُتَّخَذُ مِنه السِّواكُ، والمقصودُ: ما الَّذي يُمكِنُ أن يُحمَى مِن أرضِ المَراعي الَّتي فيها الشَّجَرُ والعُشْبُ، فيَحْجُرُ عليه لنَفسِه؟ فقال له النَّبيُّ ﷺ : "ما لَم تنَلْه"، أي: لم تَبلُغْه "خِفافُ" و "أخفافُ الإبلِ"، أي: أنَّه يُحْمى ما يقَعُ في مَكانٍ بعيدٍ، وأمَّا الَّذي يقَعُ قريبًا مِن العُمْرانِ، والإبِلُ تَحتاجُ إلى أن تَذهَب إليه وتَرْعى؛ فلا يُقْطَعُ ولا يُحْمى [1].

وقفتنا في هذا الحديث عند جملة المنادى له (إنما أَقطعْتَ له الماءَ...) الجائية عقب نداء رجل لرسول الله ﷺ والجملة من زاوية النظر البلاغة خبرية مؤكدة ، وصورة التوكيد فيها حاصلة بأسلوب القصر (إنّما) ، صير إليه قصداً لإحالة الخبر الابتدائي إلى خبر طلبي يؤكد به الكلام ، ويقوّى به الإخبار ، و(إنّما) هذه مشتركة الدخول على ضربي الجملة الاسمية والفعلية ، ولكل ما تدخل عليه مقامات إبلاغية ، وتعابير أسلوبية ، و(إنّما) هذه تقيد الإثبات للشيء، والنفي عن غيره دفعة واحدة، بخلاف العطف، فإنه يفهم منه الإثبات أولًا، ثم النفي ثانيًا، أو عكسه[2] . فـــ " تفيدُ في الكلام بعدَها إيجابَ الفعل لشيءٍ ونفيَه عن غيره . فإذا قلتَ : إنما جاءني زيدٌ عُقِلَ منه أنك أردتَ أن تنفيَ أن يكونَ الجائي غيرَه [3].

ومن تسمياتها الكافة المكفوفة ، ومسوغ تسميتها هذه أنّ (إنّ) الناصبة للاسم والرافعة للخبر تُكف عن العمل ، فيبطلُ بإرداف (ما) ، أما من زاوية نظر البلاغيين فهي تركيب وُضِع للقصر وقد علل السكاكي استعمال (إنّما) في القصر فقال: " والسبب في إفادة (إنّما) معنى القصر هو تضمينه معنى (ما) و(إلا) ولذلك تسمع المفسرين لقوله تعالى " إنما حرم عليكم الميتة والدم " بالنصب يقولون معناه ما حرم عليكم إلا الميتة والدم " [4].

أما ما دخلتْ عليه فهو جملة فعلية ذات فعل ماضٍ (أَقطعْتَ له الماءَ...) أشعر الفعل فيها بوقوع الحدث قبل زمن التكلم به في موقف الحوار بين الرجل وبين رسول الله ﷺ والفعل (أقطع) مزيد بالهمزة ، وفي زيادتها على البنية الثلاثية المجردة مقصد التعدية المتحقق بالجعل والتصيير ، غير أنّ التعدية في صورتها هذه قد نقلت الفعل من المتعدي إلى مفعول واحد سواءً كان المفعول صريحاً كما في (قطعت الشيء) أو غير صريح إليه بالجار والمجرور كما في :(قطعت له) أو (قطعتُ به) ، فلما أريد إيصال القطع إلى ذاتٍ مؤثرة بالفاعل استوجب الفعل زيادة الهمزة ليقال : (أقطعتُ له الشيء) ، وحينئذٍ يكون المفعول الثاني ليس صريحًا ، وفعل القطع يدل على معنى القطع والفصل والتجريد[5] ، وهذا المعنى متأتٍّ له من أصله اللغوي الدال عَلَى صَرْمٍ وَإِبَانَةِ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ. يُقَالُ: قَطَعْتُ الشَّيْءَ الشَّيْءَ أَقْطَعُهُ قَطْعًا..." [6] ، وتعدى بحرف الجر (اللام) فجعل القطع كفرز منه أي: أعطيتَ له "الماءَ ، فجاء بحرف المفيد التملك للشيء في قوله (له)،والضمير الغائب عائد على المذكور قبلاً ، وهو (أبيض بنَ حَمَّالٍ) والرجل الوافد إلى رسول الله ﷺ ، ثم يأتي المفعول المباشر بعد ذلك وهو الجزء المقطوع (الماءَ) وقصد بالماء هو ما حواه من الملح فقوله (أن يقطعه الماء)أن يُقْطِعَه مَعدِنَ "المِلْحِ الَّذي بمَأْرِبَ"، أي: الَّذي يَقَعُ بمَأرِبَ وهي مدينةٌ في اليمَنِ ثُمَّ لما أريد اقطاع الماء من هيئة منحصرة غير عامة بالوصف الدال على تلك الحال التي وُصِف بها الماء فقال : (العِدّ) وهو " بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمُهْمَلَتَيْنِ أَيِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَنْقَطِعُ وَالْعِدُّ الْمُهَيَّأُ " [7]، أي: الماءَ الدَّائِمَ السَّهلَ الَّذي لا يَنقطِعُ ولا يَحتاجُ إلى تعَبٍ ولا مَشقَّةٍ، وليس في جَوفِ الأرضِ، فكلُّ إنسانٍ يَستفيدُ مِنه، والمقصودُ أنَّ هذا المِلحَ كثيرٌ بهَذِه المِنطَقةِ، ولا يَحتاجُ إلى مَجهودٍ لاستِخْراجِه، وفيه منفَعةٌ عامَّةٌ للنَّاسِ، ويَأخُذون منه،

وبهذا الإخبار بالجملة الفعلية ذات الصدر الماضوي المؤكدة بـ(إنّما) عَبر المتكلم عن مقصده في إيصال النص إلى المتلقي بأتم ما يكون عليه التركيب الواقع تحت جناح (جملة المنادى له) فنتج منها من الدلالة ما نتج عليها من كلامنا المحلّل على جزئياتها التركيبية .

خاتمة البحث ونتائجه

اقتضى قانون الحياة أنْ لا بدّ لكل بدٍ من ختامٍ ، وفي الختام ما يَجْمُل من الأعمال ويحسن من الكلام ، وقد دأب البحث العلمي أنْ تقفّى بداياته بنهاياتٍ تضم مجمل ما توسّع فيه القلم ، وجرياً مع هذا القانون، فإننا نقف ههنا مع نهايات بحثنا لنقدّم خاتمته بالكبرى من نتائجه وكما يأتي :

- لم يكثر علماء اللغة من نحويين وبلاغيين القول الصريح في هذا النوع من الجمل في النظام النحوي كإكثارهم لضروبٍ أخرى من الجمل ، فجاءت عباراتُهم متوارية بين الأسطر ، خجلة من الظهور ، وانصبّ هدر الكلام في هذا الأسلوب على ركنيه المتقدمين لهذه

([1]) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:2000/5 .
([2]) ينظر: الايضاح في علوم البلاغة : 38/3 ، و=: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: 169.
([3]) دلائل الإعجاز : 257 .
([4]) مفتاح العلوم : 291 .
([5]) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه :386 ، وينظر: أبنية الأفعال المجردة ومعانيها في القرآن الكريم :272 .
([6]) مقاييس اللغة : 5/ 101 .
([7]) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 2000/5 .

الجملة ، نعني بهما : حرف النداء ، والمنادى ، والوظائف البلاغية التي يخرج منها هذا الأسلوب عن حقيقته الموضوعة له في (النداء) ، وقد قدّم البحث مدخلاً متواضع العبارة في ذكر إشارات لهذا النوع من الجمل عند مَنْ ذكره.

- شكّل أسلوب النداء في أحاديث (مصابيح السُّنة للإمام البغوي) ، وعلى وجه التعيين النداء المفتتح بالحرف (يا) مخصوص البحث مساحة واسعة الذِّكر ، مطردة الاستعمال ، متعددة الوظائف والدلالات متنوعة المقاصد البلاغية ، ولا عجب في ذلك ؛ لأنّ في النداء سُبُلاً لتحقيق أغراض يستدعيها المقام والحال ،بصرف النظر عن المنادي، سواءً أكان الرسول ﷺ أم غيره ، مما يتوجب فيه الخطاب الحواري بهذا الأسلوب ، وبالمجمل فإنّ المنادى هو المخصوص بالإجمال لقصد إقباله على المنادي له لما يطلب منه في جملة المنادى له .
- تعد جملة المنادى له من الجمل التي لا محل لها من الإعراب كونها جملة استئنافية والمقرُّ في إعراب الجمل الاستئنافية أنها لا محل لها من الإعراب ، ويلمح في جملة المنادى له ضرب من تعليل النداء ، وتسبيبه ، وكأنّ المنادى حين يسمع نداءه ، يلتفت مقبلًا على المنادي ليرى السبب الموجب لندائه له .
- يغلب غلبةً مطردة كاثرة أن تُذكر جملة المنادى له عقب النداء ، ويقل قلة غير مطردة حذفها وإذا ما جاءت محذوفة فإنّ السياق دالٌّ عليها ، فمثلاً إذا قيل : يا زيد ، وترك الكلام هكذا فالعموم يُراد به: أقبل أو انتبه أو ما يماثله هذا التقدير ، ولم نجد في متون الأحاديث النبوية في مصابيح السُّنة ذكراً مكثراً لهذا الحذف لجملة المنادى له بل قلّ قلة ظاهرة كما في حذفها عقب
- من تأمل للنداء في القرآن فقد حكم على ما تلا النداء بأنّه من تمام الخطاب ، وهو إما أمر يجب امتثاله ، أو نهي عن أمرٍ يجب اجتنابه وإما كلام يتضمن معنى الأمر أو النهي ، وقد أجمل سيبويه بعد هذا النص ما نصّ عليه بأنّ المنادى متعين بالنداء من غيره إما لأمرٍ أو نهي أو خبر .
- ثمة ظاهرة أسلوبية شغلتْ كثيراً جداً من موارد جملة المنادى له في متون أحاديث كتاب (مصابيح السُّنة) وهي أنّ أسلوب النداء قد سبقته جملة قول ، فمثلاً يأتي فعل القول : قال أو قالوا أو قلت وما ينسلّ من هذه الأفعال متلوًّا بأسلوب النداء ، وبتدقيق النظر النحوي فإنّ جملة المنادى له لا يمكن أن تُعرب جملة مقول القول وذلك لأنّ النداء بركيزته (يا +المنادى) سيصبح على هذا الوجه من الإعراب ساقط المعنى لا أثر له ، وهذا ممتنع نحوياً وبلاغياً ، فإنّ الصواب من الإعراب يكون بإعراب النداء بكلياته مقول فعل القول الذي قبله ، فلا وجه لاعتراض إعراب جملة المنادى له مقول القول ، لأن سيكون خلواً من مستدعاه السياقي أو الخطابي .
- اتسمت جملة المنادى له بحرية تغيير موقعها النحوي وفق اعتبارات موجبة لمغادرة هذا الموقع ، فوجدنا في غير نصٍّ تقدّمها على حرف النداء والمنادى ، وذلك لأنّ مصبّ الاهتمام يكون بذكرها متقدمة لا متأخرة ، والعرب بما يفهم من النصوص النحوية والبلاغية تقدم ما ذكره أهم وأعنى بالمعنى ، وتؤخر ما ينحط رتبة في التقدم فيكون التأخير للمتقدم ، والتقديم للمتأخر صورة من صور البلاغة المتفننة في البيان .
- تأكّد لدينا عن طريق التحليل المتعدد للمواضع المختارة لتحليل جملة المنادى له باختلاف أنماطها وأنساقها وتراكيبها أنّ كلَ مكوّن نحوي من مكوناتها قد أدّى وظيفته التي خضعت لمقاييس جودة التعبير ، وسبك النظم ، لغدو النصّ النبوي الشريف كلًّا متماسكاً لا أثر لبعثرة أجزاء جملهِ وتراكيبه غنياً غناءً سامياً مشعّاً بلاغة ودلالة ، وزبدة النتيجة أنّ الدلالة النحوية في إطار الجملة لا تتأتى من مفرداتها المعجمية ، بل من العلاقات النحوية بين عناصرها ومكوناتها.
- شكّل الزمن قيمة تعبيرية ، وطاقة دلالية ،في جملة المنادى له ذات المحتوى الفعلي فيها ، فالماضي بنية وزمناً مقاصد من الانتاج الوظيفي .
- شكّلتْ ظاهرة الحذف في تراكيب جملة المنادى له في مواطن عديدة ملمحًا أسلوبيًا أسهم في رقي الأسلوب ، وبليغ التعبير وثراء الدلالة ، وعلى صور متعددة من المحذوفات داخل التركيب ، ومعلوم بالضرورة بأنّ البلاغة قد عدّتْ الحذف منزعًا بيانيًا في موجباته النصية كما عدّتْ الذكرَ منزعًا بيانيًا في موجباته النصية كذلك ، وحسن البلاغة أنّ لكل مقام مقالًا بليغًا في سياقهِ النصي .
- ويجدر عقب هذه النتائج المتولدة من تعميق النظر وسبر أغوار الكشف عن حقائق ملامحها البلاغية وقيمها الدلالية أن نضع للقارئ نتائج إحصائية تعكس الأعداد الحسابية التي حوتها الأحاديث المسرودة في كتاب (مصابيح السُّنة _ للإمام البغوي) وكانت وفق ما استقريناه على الآتي :
- ونصرف النظر إلى الإحصاء للجملة الخبرية الفعلية التي أشرنا إلى مجموع مواضعها آنفًا ، البالغة (97) سبعة وتسعين ، حصلت الجملة الفعلية ذات الصدر الماضي على (77) سبعة وسبعين موضعاً ، كانت الجملة مطلقة خالية من القيود في (60) منها ، (5) خمسة من الستين جاء الفعل مبنيًا للمجهول ، أما المتخلف من هذا الطرح فهو (17) سبعة عشر موضعًا ، كانت الجملة فيها مقيدة بالحرف غير العامل (قد ، حرف نفي ، إنما) .

List sources and references:

-Ibn Aqeel in Explanation of the Millennium, by Abdullah bin Abdul Rahman Al-Uqaili Al-Hamdani Al-Masry (d. 769 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, publisher: Dar Al-Turath - Cairo, Dar Misr Printing, 20th edition, 1400 AH - 1980 AD.

-Structures of abstract verbs in the Holy Qur'an and their meanings (a morphological-semantic study), Dr. Ahlam Maher Hamid, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut, Lebanon, 1st edition, 2009 AD.

-Ahkam al-Ahkam, Sharh Umdat al-Ahkam, by Taqi al-Din Ibn Daqiq al-Eid (d. 702 AH), edited and presented by Ahmed Muhammad Shaker, publisher: Sunnah Library, Egypt - Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1997 AD.

-Al-Asma'iyyat, by Abu Saeed Abdul Malik bin Qarib bin Ali bin Asma' Al-Asma'i (deceased: 216 AH), edited by: Ahmed Muhammad Shaker - Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Maaref - Egypt, 7th edition, 1993 AD.

-Al-Aghani, by Abu Al-Faraj Ali bin Al-Hussein bin Muhammad bin Ahmed Al-Isfahani (d. 356 AH), edited by: Samir Jaber, Dar Al-Fikr, Beirut, 2nd edition, (ed. T.(

-The Ocean Sea, by Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, Beirut, Lebanon, (ed.(.

-Al-Binaa Sharh Al-Hidaya, by Abu Muhammad Mahmoud bin Ahmed bin Musa bin Ahmed bin Hussein Al-Ghaitabi Al-Hanafi Badr Al-Din Al-Aini (d. 855 AH), publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, Lebanon, 1st edition, 1420 AH - 2000 AD.

-Taj Al-Arous from the Jewels of the Dictionary, by Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq, nicknamed Murtada Al-Zubaidi (d. 1205 AH), edited by: a group of investigators, Dar Al-Hidaya for Printing, Publishing and Distribution, Kuwait, 1965 AD.

-Declaring the Content of Clarification in Grammar, by Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Jarjawi Al-Azhari, (d. 905 AH), publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut - Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.

-Refinement of the Language, by Abu Mansour Muhammad bin Ahmed bin Al-Azhar Al-Azhari, (d. 370 AH), edited by: Muhammad Awad Merheb, Arab Heritage Revival House, Beirut, Lebanon, 1st edition, 2001 AD.

-The actual sentence, by Dr. Ali Abu Al-Makarem, publisher, Al-Mukhtar Publishing and Distribution Foundation - Cairo, 1st edition, 1428 AH - 2007 AD.

-The proximate genie fi the letters of meanings, by Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki (d. 749 AH), edited by: Dr. Fakhr al-Din Qabawa - Professor Muhammad Nadim Fadel, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, ed. 1, 1413 AH - 1992 AD.

-Al-Sindi's Footnote to Sunan Ibn Majah on Sunan Al-Nasa'i (printed with Al-Sunan), by Abu Al-Hasan Muhammad bin Abdul-Hadi Al-Tatwi, Nour Al-Din Al-Sindi (d. 1138 AH), Publisher: Islamic Publications Office - Aleppo, 2nd edition, 1406 AH - 1986 AD.

-Characteristics, by Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), Publisher: Egyptian General Book Authority, 4th edition, (d.d.(.

-Minutes of Conjugation, by Abu al-Qasim bin Muhammad bin Saeed al-Mu'addeb (d. 338), edited by Dr. Hatem Saleh Al-Damen, publisher, Dar Al-Bashaer for Printing, Publishing and Distribution, 1st edition, 1425 AH - 2004 AD.

-Evidence of the Miracle, by Abu Bakr Abdul Qahir bin Abdul Rahman bin Muhammad Al-Jurjani, edited by: Dr. Muhammad Al-Tanji, publisher: Arab Book House - Beirut, 1st edition, 1995 AD.

-Paving buildings in explaining the letters of meanings, by Ahmed bin Abd al-Nur al-Malqi (d. 702 AH), edited by: Ahmed Muhammad al-Kharrat, Publications of the Arabic Language Academy, Damascus, (ed.) (ed. ed.(.

-Al-Zahir in Ghareeb Al-Falaz by Al-Shafi'i, by Abu Mansour Muhammad bin Ahmad bin Al-Azhari Al-Harawi, (d. 370 AH), edited by: Musaad Abdel Hamid Al-Saadani, publisher: Dar Al-Tala'i for Publishing and Distribution, Cairo - Egypt, (ed.), (ed. ed.(.

-The Secret of Syntax Industry, Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.

-Shadha Al-Arf fi Fann Al-Sharf, by Ahmed bin Muhammad Al-Hamalawi (d. 1351 AH), edited by: Nasrallah Abdul Rahman Nasrallah, Al-Rushd Library, Riyadh, (ed.) (ed. ed.(.

-Explanation of Al-Ashmouni, by Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad bin Issa, Nour Al-Din Al-Ashmouni Al-Shafi'i (deceased: 900 AH), Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, First Edition: 1419 AH - 1998 AD.

-Explanation of Al-Radi on Al-Kafiya, by Muhammad bin Al-Hasan Al-Radi Al-Istrabadi (d. 686 AH), correction and commentary: Youssef Hassan Omar, Qar Yunis University Publications, Benghazi, 2nd edition, 1398 AH - 1996 AD.

-Explanation of the Muqaddimah al-Muhasba, by Tahir bin Ahmad bin Babshaz (d. 469 AH), edited by: Khaled Abdul Karim, Al-Asriya Press, Kuwait, 1st edition, 1977 AD.

-Explanation of Shafiya Ibn al-Hajib, Rukn al-Din Hasan bin Muhammad bin Sharaf Shah al-Husseini al-Astarabadi, (d. 715 AH), edited by: Dr. Abd al-Maqsoud Muhammad Abd al-Maqsoud, Publisher: Religious Culture Library, 1st edition, 1425 AH - 2004 AD.

-Co-wives of Poetry, by Abu Al-Hasan bin Mu'min bin Muhammad Al-Hadari Al-Ashbili, known as Ibn Asfour (d. 663 AH), annotated by: Khalil Imran Al-Mansur, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1996 AD.

-The phenomenon of deletion in the linguistic lesson, by Dr. Taher Suleiman Hamouda, Publisher: University House for Printing, Publishing and Distribution, Alexandria (ed.), 1998 AD.

-Awn al-Ma'boud, Sharh Sunan Abu Dawud, by Abu al-Tayyib Muhammad Shams al-Haqq al-Azimabadi, edited by: Abdul Rahman Muhammad Othman, publishing house: Al-Maktabah Salafiyyah, Medina, 2nd edition, 1388 AH, 1968 AD.

-Al-Ain, Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Farahidi Al-Basri (deceased: 170 AH), edited by: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, publisher: Al-Hilal House and Library, (ed.), (ed. t.(.

-The verb in the Holy Qur'an, its transitivity and immanence, by Dr. Ibrahim Al-Shamsan, Al-Tayyar Press, 1st edition, 1406 AH - 1986 AD.

-The adverbial registry and the affirmative registry and their effect in determining the significance, a study on the word "jamma" in the Holy Qur'an: a research published in the Humanities and Social Sciences by Saad Abdullah Miqdad, Volume 46, Issue 1, for the year 2019.

-The book, by Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi, with loyalty, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, publisher: Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD.

-Al-Lubab fi Sharh al-Kitab, by Abu Hafs Siraj al-Din Omar bin Ali bin Adel al-Hanbali al-Dimashqi al-Numani (d. 775 AH), edited by: Sheikh Adel Ahmad Abd al-Mawjoud and Sheikh Ali Muhammad Moawad, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut/Lebanon, 1st edition, 1419 AH. -1998 AD: 1/328.

-Lisan al-Arab, by Abu al-Fadl Muhammad bin Makram bin Ali, Jamal al-Din Ibn Manzur (d. 711 AH), publisher: Dar Sader - Beirut, 3rd edition, 1414 AH.

-Al-Lahma fi Sharh al-Malha, by Abu Abdullah Muhammad bin Hassan bin Siba', known as Ibn al-Sayegh (d. 720 AH), edited by: Ibrahim bin Salem al-Sa'idi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, 1st edition, 2004 AH _ 1424 AD.

-The Arbitrator and the Greatest Ocean, by Abu Al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayyida Al-Mursi (d. 458 AH), edited by: Abdul Hamid Hindawi, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.

-Al-Mukhass, by Abu Al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayyidah Al-Mursi (d. 458 AH), edited by: Abdul Hamid Hindawi, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.

-Marqaat al-Muftayat, Explanation of the Mishkat al-Masabah, by Abu al-Hasan Nour al-Din al-Mulla al-Harawi al-Qari (d. 1014 AH), Dar al-Fikr, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1422 AH_ 2002 AD.

-Misbah al-Sunnah by Abu Muhammad al-Husayn bin Masoud bin Muhammad bin al-Farra' al-Baghawi al-Shafi'i (d. 516 AH), edited by: Youssef Abd al-Rahman al-Mara'ashli, Muhammad Salim Ibrahim Samara, and Jamal Hamdi al-Dhahabi, Dar al-Ma'rifa for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1987 AD.

-Misbah al-Sunnah, by Abu Muhammad al-Husayn bin Masoud bin Muhammad bin al-Farra' al-Baghawi al-Shafi'i (d. 516 AH), edited by: Youssef Abd al-Rahman al-Marashli, Muhammad Salim Ibrahim Samara, and Jamal Hamdi al-Dhahabi, Dar al-Ma'rifa for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1987 AD. .

-Meanings of the Qur'an, by Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah Al-Farra (d. 207 AH), edited by: Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, and Abdel Fattah Ismail Al-Shalabi, Egyptian House for Writing and Translation, Egypt, 1st edition, (ed. T.(.

-Meanings of Grammar, by Dr. Fadel Al-Samarrai, Publisher: Dar Al-Fikr for Printing and Publishing, 1st edition 1420 AH - 2000 AD.

-A Dictionary of Verbs whose non-explicit object was omitted in the Holy Qur'an, Dr. Abdel Fattah Al-Hamouz, Publisher: Dar Al-Fayhaa and Dar Ammar, Amman, Jordan, 1st edition, 1406 AH - 1986 AD.

-Dictionary of the Diwan of Literature by Al-Farabi, by Abu Ibrahim Ishaq bin Ibrahim bin Al-Hussein Al-Farabi (d. 350 AH), edited by: Dr. Ahmed Mukhtar Omar, reviewed by: Dr. Ibrahim Anis.

-Mughni al-Labib from the Books of Arabs, by Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak / Muhammad Ali Hamdallah, Publisher: Dar Al-Fikr - Damascus, 6th edition, 1985 AD.

-Language Standards, by Abu Al-Hussein Ahmad bin Faris bin Zakaria Al-Qazwini (d. 395 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Fikr, (ed.), 1399 AH - 1979 AD.

-Huma' al-Hawa'i', Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, publisher: al-Tawfiqiyya Library - Egypt, (ed.), (d.d.(.